



فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرّة القارية الإفريقية:

دليل مُخصّص للشركات الصغيرة
والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة
الاقتصادية لدول غرب إفريقيا



المحتويات

5	إقرارات
6	القسم الأول. نبذة عن هذا الدليل
10	القسم الثاني. الخلفية
10	1. القواعد الأساسية للتجارة
14	2. اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
22	القسم الثالث. المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، واتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
28	القسم الرابع. اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) وتأثيرها على عملك التجاري
28	1. كيف يمكن أن تساعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تسهيل التبادل التجاري
38	2. الأدوات الخاصة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
38	أ- قواعد المنشأ
42	ب- أداة التفاوض على التعريفات الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
42	ج- الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإلغاؤها
44	د- نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا (PAPSS)
44	هـ- مرصد التجارة الإفريقي
47	3. الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتمويل التجاري
51	4. التجارة الإلكترونية للتبادل التجاري عبر الحدود
53	5. الحوارات الإقليمية
57	القسم الرابع. جهات الاتصال
58	القسم الخامس. قائمة المراجع
60	القسم السادس. نبذة عن الشركاء



النصائح/الأدوات:
يمكنك العثور على المزيد من
المعلومات عن
منطقة التجارة الحرة
القارية الإفريقية
(AfCFTA) هنا:

<https://afcfta.au.int/en>

الإقرارات

تم إعداد هذا الدليل في إطار التوجيه العام من جان كلود كاسي برو، رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وأهونا إيزياكونوا، الأمين العام المساعد والمدير المساعد ومدير المكتب الإقليمي لإفريقيا، المعني ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

تم تقديم الإشراف البرنامجي على "إتاحة الفرص، في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تقودها النساء، في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" من قبل فيندا كوروما، نائب الرئيس، وتي كونزي، مفوض التجارة والجمارك والحركة الحرة لمفوضية مجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

تم تقديم مشاركات بناء القدرات وتنظيم موارد المعرفة بقيادة كولولي سوفولا وبولانلي أديتون (مفوضية مجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)، وإيفي أوجو وميشيل ميندي موبتا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

نود أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا لشركائنا، بما في ذلك: الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي (أفريكسيم)، ومركز التجارة الدولية (ITC) للاتحاد الأوروبي (EU)، والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) "ش.ذ.م.م"، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA).



القسم الأول

نبذة عن هذا الدليل

تم إعداد هذا الدليل لمساعدة أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة وصغار التجار والمنتجين، وخاصة النساء، في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) على فهم نظام عمل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA). يُكمل الدليل العروض التقديمية التي تم إعدادها لورش العمل التي تقودها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في أبريل 2021.

استضافت مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ثلاث ورش عمل وحوارات ودورات تدريبية في فريتاون بدولة سيراليون، وأكرا بدولة غانا، وأبيدجان بدولة كوت ديفوار. تهدف هذه الورش والحوارات والدورات التدريبية إلى مساعدة أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة وصغار التجار والمنتجين (خاصة النساء) على فهم نظام عمل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حتى يتمكنوا من الاستفادة على أفضل وجه من فرص الأعمال التي يمكن العثور عليها داخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بما في ذلك التبادل التجاري بسهولة أكبر عبر القارة وإضافة قيمة للسلع والخدمات.

تواصل مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا دعم الدول الأعضاء فيها في التفاوض على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتنفيذها. يشمل هذا الدعم تقديم المساعدة الفنية للتوصل إلى مواقف مشتركة للمفاوضات، وبناء القدرات لكل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية (WTO)، ومركز التجارة الدولية (ITC)، واللجنة الاقتصادية لإفريقيا (ECA) التابعة للأمم المتحدة وكذلك الرابطة الإقليمية للأعمال التجارية.

كما يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري. يشمل هذا الدعم تقديم الدعم المباشر للبلدان، وتدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs)، وتأسيس روابط بين تلك الشركات في مناطق مختلفة، وإجراء الأبحاث، وتقديم الدعم لتطوير تقنيات تمكين التجارة من خلال مختبر تسريع الأثر الإنمائي. سيعمل هذا المختبر بشكل وثيق مع التجار وصانعي السياسات للتوصل إلى الحلول واختبارها وإعدادها وتوسيع نطاقها لتحقيق رؤية اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.



يدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضًا برامج تدريبية بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومركز التجارة الدولية. تعمل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بفاعلية على دعم أعمال البحث والتحليل التي تهدف إلى دعم عمليات سياسة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كما تعمل على تقديم المساعدة الفنية لمفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والدول الأعضاء الأخرى في مفوضية الاتحاد الإفريقي (AUC) بشأن استراتيجيات التنفيذ الوطنية والإقليمية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

كما يوفر مركز التجارة الدولية دعمًا مهمًا للتجارة من خلال بناء القدرات وتخطيط سلاسل القيمة وفرص السوق، بالإضافة إلى تسهيل حصول التجار على المساعدة الفنية والمالية.

شركاؤنا



كيفية استخدام هذا الدليل التدريبي

سيوفر لك هذا الدليل التدريبي:

- المزيد من التوضيح لفرص الأعمال التجارية داخل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بما في ذلك كيفية استخدام أدوات المنطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية لضمان الاستفادة من المزايا الكاملة
- معلومات التواصل الرئيسية للحصول على الدعم المستمر وموارد التعلم بشأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

يُرجى ملاحظة ما يلي:

- ستجد في كل قسم إشارات إرشادية و شرحًا للمصطلحات والمفاهيم التي تساعدك على فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بشكل أفضل
- جهات اتصال وروابط مفيدة يمكنك استخدامها لمعرفة المزيد عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
- يتضمن الملحق مراجع وأمثلة لبعض الوثائق الرئيسية المشار إليها في أقسام مختلفة. سيساعدك هذا على تحديد الوثائق التي تحتاج إليها والاستعانة بها في حال الحاجة إلى استخدامها لعملك التجاري.



القسم الثاني

خلفية

ستتعرف في هذا القسم على:

1. القواعد الأساسية للتجارة
2. ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

1. القواعد الأساسية للتجارة

ما هي التجارة؟

التجارة هي تبادل السلع والخدمات مقابل المال أو أشكال الدفع الأخرى. يمكن أن تحدث التجارة داخل بلد مُحدّد أو بين البلدان. ويُطلق على الأشخاص والشركات والدول التي تشتري السلع والخدمات وتبيعها "تجار". يُشير التصدير إلى بيع السلع والخدمات من بلد إلى آخر. بينما يُشير الاستيراد إلى شراء السلع وجلبها من بلد إلى آخر.

ما هي منطقة التجارة الحرة؟

منطقة التجارة الحرة هي كتلة تجارية توفّر فيها الدول الأعضاء اتفاقية تجارة حرة للحدّ من الحواجز التجارية، المتمثلة في التعريفات الجمركية (الرسوم الجمركية) أو الحصص المحدودة بين بعضها، أو إلزائها تمامًا. عادةً ما تتضمن هذه الاتفاقية التعاون بين الدول لتقليل الحواجز التجارية غير الجمركية، وزيادة التجارة مع بعضها. على سبيل المثال، تدبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا منطقة تجارة حرة يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية/التعريفات الجمركية على الواردات داخل المنطقة، وذلك بالنسبة إلى السلع التي تفي قواعد المنشأ.

تسمح التجارة عبر الحدود للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالوصول إلى المزيد من الأسواق خارج الحدود الوطنية. ويؤدي الوصول إلى المزيد من الأسواق إلى إمكانية شراء المزيد من الأشخاص والشركات لسلعك وخدماتك. كما يؤدي أيضًا إلى إمكانية وصولك إلى المزيد من الأسواق لتتمكن من شراء السلع والخدمات التي قد تحتاج إلى إليها لتحسين سلعك وخدماتك الخاصة أو لإنتاجها وتقديمها بتكلفة أقل.

التبادل التجاري في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

يمكنك العثور على دليل تثقيفي بشأن التجارة الحرة في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على الموقع: www.etls.ecowas.int



يوفر الدليل معلومات عن:

- تعريفات المصطلحات الرئيسية للتبادل التجاري
- شرح نظام التداول الحر داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
- السلع التي يمكنها الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
- الوثائق اللازمة للوصول إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مثال

قد تحتاج، على سبيل المثال، إلى الحصول على زبدة الشيا من غانا لاستخدامها في إنتاج مستحضرات التجميل في نيجيريا. إذا كان لا يمكنك ممارسة نشاط تجاري مع غانا أو كانت التعريفات الجمركية مرتفعة للغاية، فسيكون من الصعب الوصول إلى هذه المنتجات لتتمكن من صنع منتجك.

الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجارة عبر الحدود

وفقًا لتقرير نشره مركز التجارة الدولية، تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأساس الداعم للاقتصاد الإفريقي، وهي تمثل أكثر من 90% من الأعمال التجارية وتوظف 60% من العاملين تقريبًا، وكثير منهم من النساء والشباب (صفحة 9 من تقرير مركز التجارة الدولية لعام 2018). تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم دورًا مهمًا في توفير فرص العمل ويمكن أن تكون عاملاً مُحفِّزًا مهمًا للنشاط الاقتصادي.

تهيمن الشركات المتناهية الصغر والصغيرة

”والمتوسطة الحجم (MSMEs) على

40% من التجارة بين البلدان الإفريقية.

وغالبًا ما تُدار هذه الأعمال التجارية من

قِبل النساء والشباب وتشكل شريحة كبيرة

من محفظة الصادرات داخل إفريقيا.

...

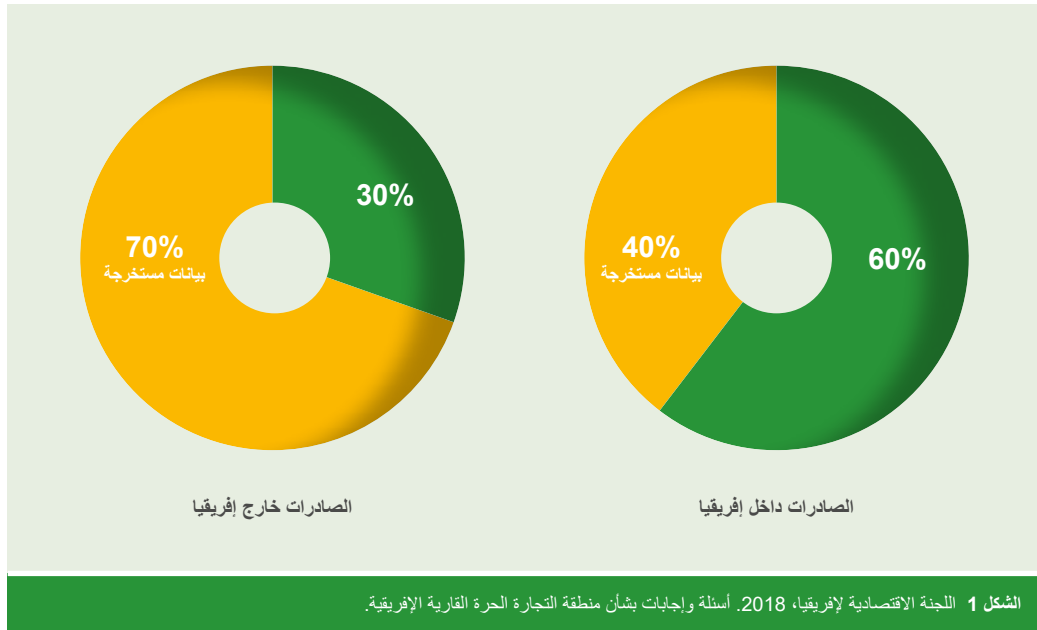
السيد سيلفر أوجاكو، رئيس موظفي الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، في أكرا بدولة غانا.

“

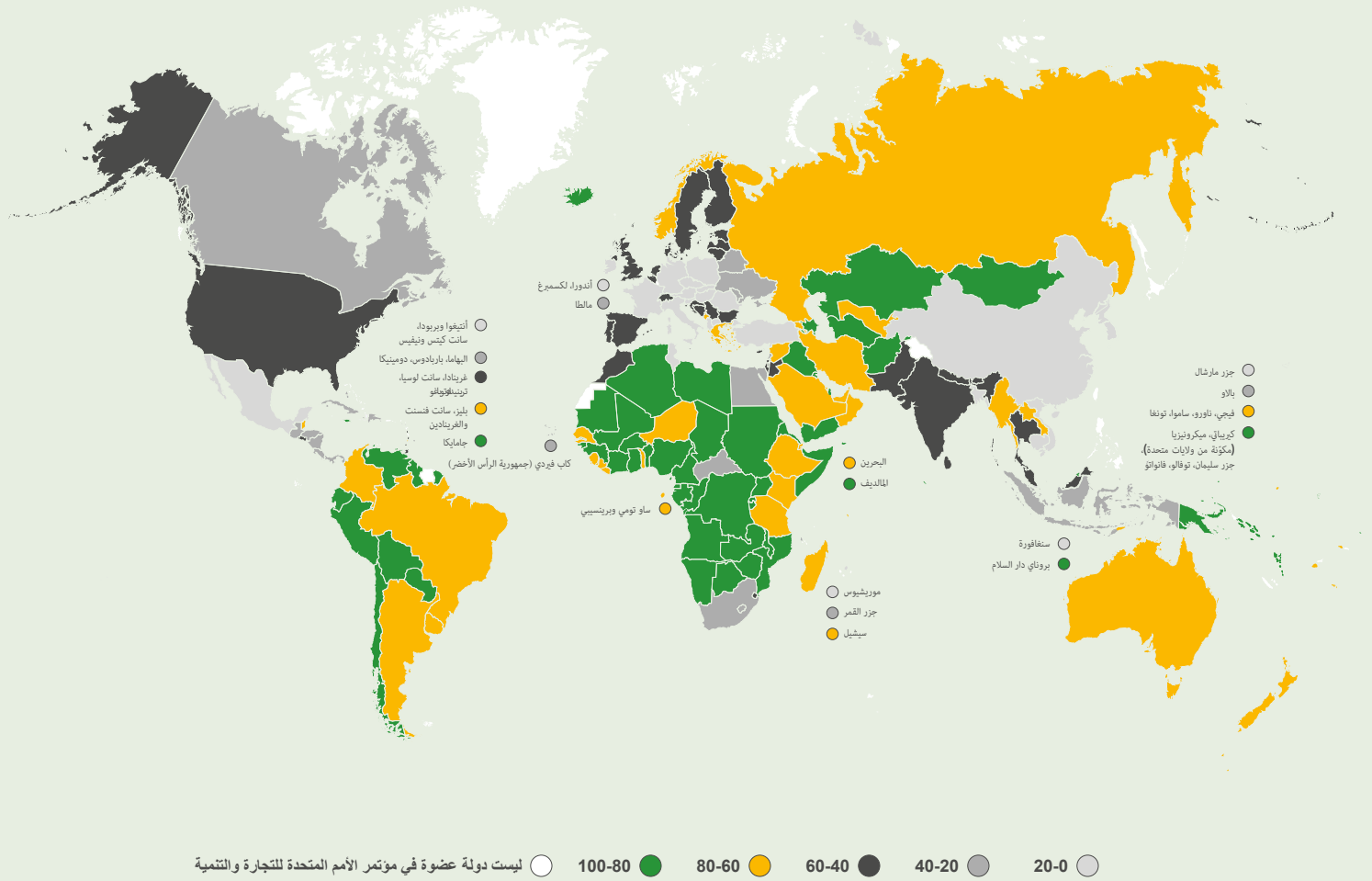
ملف تجارة السلع في إفريقيا

أولاً، وبالقائمة المطلقة، يوجد مجال كبير للنمو في معدل صادرات السلع: على الرغم من الزيادة في إجمالي صادرات إفريقيا على مدار الأربعين عامًا الماضية، لا تزال حصة القارة من الصادرات العالمية منخفضة مقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم. في عام 2017، بلغت حصة إفريقيا من الصادرات العالمية 17 بالمئة، مقارنةً بالمستويات التي حققتها أوروبا (69 بالمئة) وآسيا (59 بالمئة) وأمريكا الشمالية (31 بالمئة) (سونجوي، 2019).

ثانيًا، يوجد أيضًا مجال لنمو الصادرات بين البلدان الإفريقية لتلبية الطلب الإفريقي. في عام 2019، سجلت تجارة السلع بين البلدان الإفريقية نسبة 16 بالمئة (تراالك، 2020). ومع ذلك، تميل الصادرات بين البلدان الإفريقية إلى أن تكون أقل تركيزًا على السلع الأساسية ولها قيمة مضافة أكبر من الصادرات خارج القارة. (انظر الشكل 1).



الشكل 2. الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: مستوى الاعتماد على تصدير السلع الأساسية، 2018-2019 (في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2021).



الذهب أو الكاكاو بسبب عدم اهتمام المشتريين الدوليين بهذه السلع، لا تجني البلدان الكثير من المال كما هو مطلوب أو متوقع، ويعاني الاقتصاد بأكمله. سيساهم بيع السلع ذات القيمة الأعلى في توفير فرص العمل، ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وإيرادات الضرائب التي تحصل عليها الحكومات. عندما يتم تصدير المواد الخام/السلع الأساسية وتحسينها أو معالجتها في بلدان أخرى، يتم أيضًا تصدير الوظائف والأساليب التكنولوجية ومزايا الأخرى للاقتصاد.

تعتبر التجارة بين البلدان الإفريقية عاملاً مُحفِّزاً مهماً للتنويع الاقتصادي، حيث إن الطلب على السلع الصناعية/التي تمت معالجتها داخل إفريقيا، بالإضافة إلى الفرصة التي يوفرها إلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز، يمكن أن يُحفِّز تعزيز زيادة مستويات التصنيع داخل البلدان. وهذا من شأنه أن يساعد في تقليل الاعتماد على الإيرادات التي يتم الحصول عليها من بيع السلع الأساسية إلى أجزاء أخرى من العالم. على سبيل المثال، عندما تنخفض أسعار النفط أو

2. منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

من المتوقع أن توفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصاً جديدة للتجارة وريادة الأعمال للنساء والشباب في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي عبر العديد من القطاعات، بما في ذلك قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات.

بدأت البلدان الإفريقية الرحلة إلى السوق القاري من خلال إنشاء مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. توجد ثماني مجموعات اقتصادية إقليمية معترف بها من قبل الاتحاد الإفريقي - في مراحل مختلفة من التكامل:



1. اتحاد المغرب العربي (AMU). تأسس اتحاد المغرب العربي (AMU) في فبراير 1989 في مراكش بغرض تنسيق سياساته واستراتيجياته ومواءمتها وتطويرها لتحقيق التنمية المستدامة في جميع قطاعات الأنشطة البشرية.

<https://maghrebarabe.org>



2. السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا "COMESA") هي مجموعة اقتصادية إقليمية في إفريقيا، تضم 21 دولة من الأعضاء وتمتد من تونس إلى إيسواتيني.

<https://www.comesa.int>




3. تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD). تتمثل أهداف تجمع دول الساحل والصحراء في تأسيس اتحاد اقتصادي عالمي قائم على تنفيذ خطة تنمية مجتمعية تكمل خطط التنمية المحلية للدول الأعضاء والتي تشمل مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة: الزراعة والصناعة والطاقة والحياة الاجتماعية والثقافة والصحة.

<https://au.int/en/recs/censad>




4. مجموعة شرق إفريقيا (EAC) هي منظمة حكومية دولية تضم ستة بلدان في منطقة البحيرات العظمى الإفريقية في شرق إفريقيا.

<https://www.eac.int>




5. المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS) تعمل على حشد جميع مواردها وطاقاتها لتجعل من منطقة وسط إفريقيا منطقة سلام وازدهار وترابط، تستند إلى مجال اقتصادي وسياسي موحد ينتقل فيه جميع المواطنون بحرية من أجل "ضمان التنمية المستدامة والمتوازنة".

<https://ceeac-eccas.org/en/>




6. المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) هي مجموعة إقليمية مكونة من 15 عضواً وتتمثل مهمتها في تعزيز التكامل الاقتصادي في جميع مجالات أنشطة الدول المكونة لها.

<https://www.ecowas.int>




7. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد "IGAD"). تتمثل مهمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في تعزيز جهود الدول الأعضاء ودعمها لتحقيق ما يلي، من خلال زيادة التعاون: الأمن الغذائي وحماية البيئة والسلام والأمن، والتعاون الاقتصادي والتكامل في المنطقة.

<https://igad.int>




8. الجماعة الإفريقية للجنوب الإفريقي (SADC). هي منظمة حكومية دولية تأسست لتحقيق التنمية والسلام والأمن والنمو الاقتصادي، بهدف الحد من الفقر وتعزيز مستوى الحياة وجودتها لشعوب إفريقيا الجنوبية ودعم الفئات المحرومة اجتماعياً من خلال تحقيق التكامل الإقليمي القائم على مبادئ الديمقراطية والتنمية العادلة والمستدامة.

<https://www.sadc.int>

إن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي اتفاقية بين أعضاء من مفوضية الاتحاد الإفريقي وتغطي سوقًا إفريقيًا يزيد عن 1.3 مليار شخص. تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في 21 مارس 2018. وبدأت التجارة بموجب هذه الاتفاقية في 1 يناير 2021.



بحلول 30 سبتمبر 2021، كان قد تم التوقيع على الاتفاقية من قبل 54 بلدًا إفريقيًا من أصل 55 بلدًا (لا يوجد التزام من دولة إريتريا حتى الآن). وقد صدّق 42 بلدًا على أن تصبح أطرافًا في الاتفاقية - وعلى أن تجعلها جزءًا من أنظمتها القانونية والمؤسسية المحلية. وقدّم 38 بلدًا من هذه البلدان صكوك التصديق إلى مفوضية الاتحاد الإفريقي.

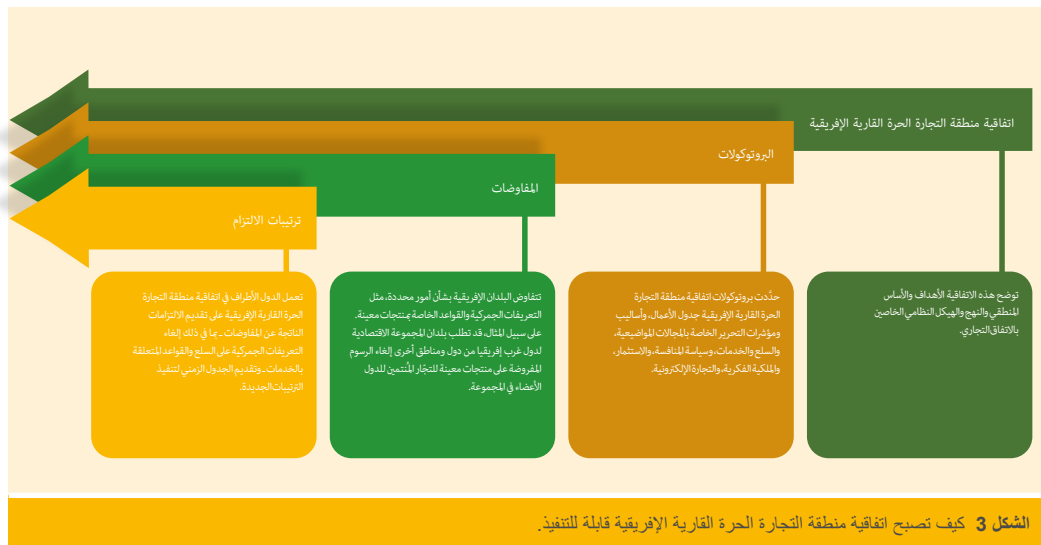
إن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستجعل من إفريقيا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم وستعمل على تسهيل التجارة بين البلدان الإفريقية من خلال تحقيق العديد من الأهداف المهمة المترابطة على النحو التالي:

1. إنشاء سوق إفريقية واحدة للسلع والخدمات. هذا يعني أنه ستم إزالة غالبية الحواجز التجارية وسيتم وضع سياسات مشتركة لتسهيل حركة السلع، والأموال والأشخاص والأعمال التجارية والخدمات كذلك.
2. تسهيل عمليات التبادل التجاري على الأعمال التجارية، وخاصة الأعمال التجارية الصغيرة
3. إزالة الحواجز غير التعريفية؛ أي الإجراءات التي تجعل التبادل التجاري بين البلدان الإفريقية أمرًا صعبًا، مثل تأخير المخالصات الجمركية
4. بناء الخبرة الإفريقية في مجالات حقوق الملكية الفكرية والاستثمار والمنافسة والتجارة الإلكترونية
5. خفض قيمة التعريفات الجمركية والضرائب بين الدول الأعضاء
6. المساعدة في وضع السياسات التي تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري والخدمات ذات الصلة، مثل إقامة الطُرق وتسهيل الوصول إلى الموانئ.

(انظر المادة 3 من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية).

ما البنود التي تتضمنها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية؟

الجدول 1: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية		
الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	بروتوكول تجارة السلع.	الملاحق: 1: ترتيبات الامتيازات التعريفية 2: قواعد المنشأ 3: التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة 4: تسهيل التجارة 5: الحواجز غير التعريفية 6: الحواجز الفنية للتجارة 7: التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية 8: النقل 9: سبل الانتصاف التجاري.
	بروتوكول تجارة الخدمات.	الملاحق: ترتيبات الالتزامات المحددة استثناء (استثناءات) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية خدمات النقل الجوي قائمة القطاعات ذات الأولوية وثيقة هيكلية بشأن التعاون التنظيمي.
	بروتوكول تسوية النزاعات.	الملاحق: 1: إجراءات عمل الهيئة 2: مجموعات الخبراء المعنية بالمراجعة 3: قواعد السلوك للمحكمين وأعضاء الهيئة الاستشارية.
	بروتوكول حقوق الملكية الفكرية.	سيتم الانتهاء من إعداده.
	بروتوكول سياسة المنافسة.	سيتم الانتهاء من إعداده.
	بروتوكول الاستثمار.	سيتم الانتهاء من إعداده.
	بروتوكول التجارة الإلكترونية.	سيتم الانتهاء من إعداده.
	بروتوكول المرأة والشباب.	سيتم الانتهاء من إعداده.



أدوات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: صياغة الاتفاقية

يتم التحكم في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال خمس أدوات تشغيلية موضحة أدناه:

الجدول 2: أدوات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية				
				
مرصد التجارة الإفريقي منصة إلكترونية تعمل على جمع بيانات التجارة بين البلدان الإفريقية والمعلومات الأخرى ذات الصلة ومعالجتها وتحليلها.	نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا (PAPSS) نظام الدفع الرقمي الذي يساعد الشركات على تصفية المعاملات التجارية للسلع والخدمات وتسويتها بين البلدان الإفريقية باستخدام العملات المحلية.	آلية الحواجز غير التعريفية (NTB) آلية إلكترونية للإخطار بشأن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإلغائها بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. يمكن الوصول إلى الأداة عبر www.tradebarriers.africa/	البوابة الإلكترونية للتفاوض على التعريفات الجمركية تهدف الأداة إلى تسهيل وتسريع تنسيق البيانات اللازمة للمفاوضات ودعم إعداد وتقديم العروض بناءً على أولويات البلدان، وفقاً لترتيبات تحرير التعريفات الجمركية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	قواعد المنشأ المعايير التي تمنح "جنسية اقتصادية" لمنتج مُحدد. تُحدد قواعد المنشأ الخاصة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الحد الأدنى لمستوى معالجة المنتجات في القارة.

لتنسيق الجوانب المختلفة للجهود المبذولة نحو تحقيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، أنشأ الاتحاد الإفريقي أمانة عامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مقرها غانا، وهي مسؤولة عن تنسيق المفاوضات بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تنسيق جوانب التنفيذ ذات الصلة.

النصائح/الأدوات: يمكنك الاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على موقع الأمانة العامة هنا: <https://afcfta.au.int/en>. كما يمكنك الوصول بسهولة إلى عدد من الأدوات المفيدة، الموضحة لاحقاً في هذا الدليل من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بهم، بما في ذلك:

- الأداة الإلكترونية القارية لرصد الحواجز التجارية غير الجمركية (NTBs) والإبلاغ عنها وإزالتها هنا: <https://afcfta.au.int/en/continental-online-toolmechanism-monitoring-reporting-and-elimination-non-tariff-barriers-ntbs>
- مرصد التجارة الإفريقي. بوابة معلومات تجارية تعمل على توفير إحصاءات تجارية بالإضافة إلى معلومات عن المصدّرين والمُستوردين في البلدان هنا: <https://afcfta.au.int/en/african-trade-observatory>



مزايا اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالنسبة إلى المنتجين والتجار ذوي الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم:

1. وصول أفضل إلى التمويل التجاري
2. تحقيق النمو من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة للقارية الإفريقية يعني القدرة على دخول أسواق جديدة
3. سيؤدي الحافز على زيادة التصنيع من خلال الطلب في السوق الإفريقية إلى توفر المزيد من فرص العمل
4. تسهيل شراء المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى. وهذا يعني خفض تكلفة تصنيع بعض السلع والمنتجات المحددة. كما ستتيح اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الفرص لتأسيس شركات تجميع في دول إفريقية أخرى
5. ستسمح اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات الكبرى بالشراكة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لمعالجة المواد الخام، ما يعمل على تدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا إليها في هذه العملية
6. مع ارتفاع مستوى التجارة بين البلدان الإفريقية، ستحقق الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتجار المزيد من الأرباح وتعزز سبل العيش.

النصائح/الأدوات: شاهد هنا:

• <https://au.int/en/videos/20200201/positioning-smes-africa-tap-and-benefit-afcfta>

يوضح سعادة السفير موشاتجا، مفوض التجارة والصناعة بمفوضية الاتحاد الإفريقي، المزايا المتوفرة للأعمال التجارية صغيرة الحجم بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.



النصائح/الأدوات: سجّل في برنامج التجارة الموحدة في إفريقيا، التابع لمركز التجارة الدولية، وانتقل إلى البرنامج التدريبي التابع لمركز التجارة الدولية/بنك التصدير والاستيراد الإفريقي "كيفية التصدير في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، وهو برنامج مُحدّد يهدف إلى بناء قدرات الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم لتتمكن من إجراء المزيد من المعاملات التجارية داخل السوق الموحدة الجديدة.

<https://www.intracen.org/One-Trade-Africa-Programme>



دراسة الحالة الأولى: الاستراتيجية الوطنية للسفن والخاصة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وتشمل خطة العمل ذات الأولوية، التي يُقدَّر تمويلها بقيمة 250 مليون دولار أمريكي تقريبًا، أنشطة مستهدفة تهدف إلى زيادة مساهمة النساء والشباب في تنمية القدرات الإنتاجية، وتوفير فرص جديدة للوصول إلى أسواق تصدير السلع والخدمات. ويشمل ذلك دعم ريادة الأعمال للشباب وسيدات الأعمال، الأمر الذي يهدف إلى دعم إنشاء الشباب للحاضنات والمشاريع الناشئة، ودعم المرأة في تطوير الأعمال التجارية التي تعمل على تصدير السلع والخدمات إلى السوق الإفريقية، ووضع علامات على منتجات رواد الأعمال السنغاليين من الشباب وحمايتهم، وتسهيل وصول النساء والشباب (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020. تقرير الرؤى المستقبلية: صياغة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحيث تحقق المزايا للمرأة والشباب).

دراسة الحالة الثانية: تيسير التجارة لتحقيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الحد من الأعمال الورقية وتحسين الوصول إلى الموانئ في نيجيريا.

لتعزيز الكفاءة والشفافية في عملية تيسير التجارة، تُجري حكومة نيجيريا العديد من التحسينات فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود وكذلك داخل نيجيريا. قبل إطلاق النافذة الوطنية الواحدة، أجرت الوزارة الاتحادية للمالية مراجعة صارمة للمتطلبات الوثائقية للتصدير والاستيراد. في محاولة لتقليل الإجراءات والتكاليف ذات الصلة، عدّلت الوزارة المبادئ التوجيهية بشأن التصدير والاستيراد، ما أدى إلى خفض عدد المستندات المطلوبة من 10 إلى 7 مستندات لعمليات التصدير ومن 14 إلى 8 مستندات لعمليات الاستيراد. تشرف الوزارة الاتحادية للأشغال والإسكان على إقامة طُرُق وصول حيوية. كما تتم أيضًا إقامة طريق الوصول "أبابا أوجونا" في مدينة لاغوس بغرض تخفيف الازدحام المروري وتحسين الوصول إلى الميناء عند اكتماله (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020. تقرير الرؤى المستقبلية: صياغة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحيث تحقق المزايا للمرأة والشباب).

دراسة الحالة الثالثة: الدخول إلى أسواق جديدة من غانا.

كانت أيضًا فكرة الدخول إلى أسواق جديدة إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه ماوكو فومي، المدير الإداري لشركة Tumte Essentials، وهي علامة تجارية متنامية لمنتجات العناية الشخصية في غانا. ورّدت الشركة المواد الخام للصابون ومواد التقشير محليًا لتوفير سبل عيش مستدامة للمرأة الريفية في المنطقة الغربية العليا من غانا. تقول ماوكو: "إن مشاركة Tumte Essentials في أنشطة بناء القدرات التي يوفرها برنامج الكومنولث لمبادرة التجارة النسائية SheTrades في غانا قد عزّزت الإمكانات التجارية للشركة في معارض التجارة الدولية من خلال توصيل الشركة بالمشتريين الدوليين". تعمل ماوكو بالفعل مع ترَقّب تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. تقول ماوكو: "لقد قمنا بزيادة خطوط الإنتاج من اثنين إلى ستة خطوط، وجميعها مسجلة لدى هيئة الغذاء والدواء في غانا، استعدادًا للفرص التي ستوفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية". (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020. تقرير الرؤى المستقبلية: صياغة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحيث تحقق المزايا للمرأة والشباب).

القسم الثالث

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا،
واتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

بتاريخ 30 سبتمبر 2021، تكون الخمس عشرة دولة من الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قد وقعت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتكون 13 دولة منها قد أودعت صكوك التصديق، ما يجعل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ملزمة قانوناً في قوانينها الوطنية ويجعل هذه البلدان أطرافاً في الاتفاقية. ومن المتوقع أن تُصدّق جميع الدول الأعضاء الخمس عشرة في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

سيستفيد المُنتَجون والتجّار ومُقدِّمو الخدمات من برامج التوعية وبناء القدرات المتعلقة باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي سنتفذها مفضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

بتاريخ 30 سبتمبر 2021، تكون ثنائي دول من الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قد وضعت استراتيجيات التنفيذ الوطنية الخاصة بها. لضمان استفادة جميع المنتجين والتجار، تعمل مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على تطوير استراتيجية إقليمية لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية تساعد الدول الأعضاء على تحقيق أهداف الاتفاقية.

الدول الخمس عشرة الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا هي بنين وبوركينا فاسو وكابو فيردي وكوت ديفوار وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوغو.

يمكن أن تدعم التجارة في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للتجارة في مجموعة أكثر تنوعاً من المنتجات. تمتلك غالبية الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا محفظة صادرات محدودة تغطي فقط مجموعة صغيرة من المنتجات، وغالباً ما تكون سلعاً في الدرجة الأدنى من سلاسل القيمة، ما يؤدي إلى تحقيق موازين تجارية سلبية، حيث يتمثل الاتجاه العام في شراء منتجات ذات قيمة أعلى من خارج المنطقة. يؤدي هذا إلى زيادة التعرض للخدمات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية.

قد تكون اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بمثابة حافز مهم لزيادة مستويات التصنيع داخل الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. على سبيل المثال، كما ذكرنا سابقاً، من أجل الاستفادة من تخفيضات التعريفات الجمركية بموجب اتفاقية المنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، يجب أن تكون المنتجات "مصنوعة في إفريقيا"؛ أي يجب أن تتم إضافة قيمة كبيرة في القارة الإفريقية. وهذا بدوره يوفر حافزاً مهماً للمستثمرين لتخصيص الموارد المالية لإضافة القيمة المحلية، ومن ثمّ المساهمة في التصنيع التقدّمي.

الشكل 4 حالة التوقيع والتصديق على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (سبتمبر 2021)



تم إيداع صكوك التصديق

تم استلام الموافقة البرلمانية أو في انتظار استلامها

تم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

لم يتم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

مثال: إعداد المنتجات وإنتاجها داخل أحد بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتصديرها إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعمل ماما ساراتو في سيراليون على إعداد رقائق الموز المجفف، فهي تقوم بشراء الموز من المزارعين وتقطيعه ثم قليه في منزلها. كما أنها تشتري الزيوت ومواد التعبئة والتغليف من السوق المحلي. وهي تنتج حاليًا 1000 عبوة من رقائق الموز المجفف يوميًا لبيعها في مدينة فريتاون.

إنها تبيع 30000 عبوة من رقائق الموز المجفف شهريًا داخل سيراليون. وتوصلت ماما ساراتو إلى سوبر ماركت في ناميبيا يريد شراء 100000 عبوة شهريًا. هذا يعني أن عليها زيادة قدرتها على الإنتاج.

يجب عليها الآن شراء المزيد من الزيت والموز من الموردين الذين تتعامل معهم في السوق المحلية. كما أنها ستوظف المزيد من العاملين. انضمت ماما ساراتو أيضًا إلى غرفة التجارة للحصول على مزيد من المعلومات عن الإجراءات/الإجراءات الرسمية لتصدير رقائق الموز من سيراليون إلى ناميبيا.

والبنك المحلي مستعد لمنحها قرضًا لشراء الآلات اللازمة للتجهيز والتعبئة والتغليف لأنهم يلاحظون أن لديها فرصة كبيرة في السوق. بالإضافة إلى ذلك لا توجد تعريفات جمركية مفروضة على رقائق الموز المجفف، ما يعني أن تكلفة بيعها إلى ناميبيا ليست مرتفعة. وستحتاج ماما ساراتو عليها فقط إلى تغطية تكاليف الإنتاج والنقل والإجراءات الرسمية التجارية. تمتلك ناميبيا أيضًا بوابة تجارية توضح بالتفصيل القواعد ذات الصلة والأوقات التي يمكن للمتجر استيراد رقائق الموز المجفف فيها.

الأنظمة والسياسات والبرامج والأدوات التجارية في غرب إفريقيا

سيبري نظامان تفضيليان للتجارة معاً في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وهما مخطط تحرير التجارة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ETLS)، واتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. يُعدّ مخطط تحرير التجارة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا أداة تهدف إلى تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. تضمن آلية مخطط تحرير التجارة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حرية حركة المنتجات من بلد المنشأ دون دفع الرسوم الجمركية والضرائب، ويسري ذلك أيضاً على الاستيراد إلى الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. تأسس مخطط تحرير التجارة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في عام 1979، وكان يغطي المنتجات الزراعية والحرف اليدوية فقط في ذلك الوقت. بعد ذلك، تم توسيع النظام في عام 1990 ليشمل المنتجات الصناعية. وتطلب هذا التوسع صياغة قواعد تتعلق بتعريف مفهوم "المنتجات الواردة" من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. ومن ثم فقد تم وضع "قواعد المنشأ". يمكن للمنتج الصناعي الذي يتوافق مع إحدى قواعد المنشأ هذه الاستفادة من مزايا مخطط تحرير التجارة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

السياسة الصناعية المشتركة لغرب إفريقيا

تسعى السياسة الصناعية المشتركة لغرب إفريقيا (WACIP) إلى تسريع عملية التصنيع وتنمية القطاع الخاص في غرب إفريقيا من خلال (1) رفع معدل معالجة المواد الخام المحلية، و(2) زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، و(3) زيادة التجارة بين المجتمعات في غرب إفريقيا، و(4) زيادة حجم صادرات السلع المُصنَّعة في غرب إفريقيا إلى السوق العالمية. من أجل تفعيل السياسة، تسعى استراتيجية تنفيذ السياسة الصناعية المشتركة لغرب إفريقيا إلى ما يلي: (1) تعزيز سياسة الصناعة الوطنية والتعاون الإقليمي، و(2) تعزيز فرص السوق، و(3) دعم القدرة التنافسية، و(4) دعم التنمية والاستثمار في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك تجهيز المنتجات الغذائية والزراعية، والصيدلة، ومواد البناء، وتجميع السيارات والآلات.

يشمل مخطط تحرير التجارة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ثلاث مجموعات من المنتجات:

		
3. المنتجات الصناعية.	2. المنتجات التقليدية منتجات الحرف اليدوية.	1. المولد التي لم تتم معالجتها مواد السلع/المواد الخام.

النصائح/الأدوات: يمكنك الاطلاع على المزيد من المعلومات عن مخطط تحرير التجارة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا هنا: <https://etls.ecowas.int>



نظام المعلومات التجارية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

يُعدّ نظام المعلومات التجارية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOTIS) بوابة إلكترونية مركزية طوّرتها مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتوفير معلومات كافية ومهمة ذات صلة بالتجارة يسهل الوصول إليها من أجل اتخاذ قرارات تجارية مستنيرة وصياغة السياسات المناسبة وإجراء البحث الأكاديمي.

التصانح/الأدوات: تفضّل زيارة موقع نظام المعلومات التجارية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للحصول على المزيد من المعلومات: <https://ecotis.projects.ecowas.int>. يمكنك أيضًا العثور على المزيد من المعلومات عن:



- إحصاءات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، باستخدام الخريطة التفاعلية لحركة التجارة
- رابطات الأعمال التجارية في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
- المعارض التجارية الإقليمية القادمة.

برنامج دعم تنظيم التجارة غير الرسمية

تم اعتماد برنامج دعم تنظيم التجارة غير الرسمية (ITRSP) في عام 2013 كجزء من استراتيجية التشغيل لتنظيم التجارة غير الرسمية في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. من المتوقع أن يؤدي البرنامج، على وجه التحديد، إلى: (1) معلومات موثوق بها وحديثة عن التجارة غير الرسمية، و(2) تعزيز قدرة ومشاركة أصحاب المصلحة، في التجارة غير الرسمية، في صياغة سياسة التجارة داخل المنطقة وتنفيذها، و(3) تحسينات تهدف إلى التخلص من العقبات التي تواجه التجارة الرسمية، و(4) تحفيز أصحاب المصلحة في التجارة غير الرسمية على الانتقال إلى القطاع الرسمي.

مركز التنمية الجنسانية التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

يُعدُّ مركز التنمية الجنسانية التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (EGDC) وكالة متخصصة تابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومعنية بالشؤون الجنسانية والتنمية، تم إنشاؤها خلال الدورة السادسة والعشرين لهيئة رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي عُقدت في مدينة داكار في عام 2003. من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات واستراتيجيات وبرامج التكامل الإقليمي، يبدأ مركز التنمية الجنسانية التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بناء القدرات وتسهيل بنائها من خلال التدريب القائم على المعرفة ونقل المهارات فضلاً عن تطوير البرامج وإدارتها للنساء والرجال في القطاعين العام والخاص. www.ccdg.ecowas.int/

المبادرة الرئيسية: مشروع منصة التواصل الشبكي "صوت 50 مليون امرأة إفريقية (50MWSP)"

يهدف المشروع إلى المساهمة في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال توفير منصة تواصل شبكي تتيح الوصول إلى معلومات بشأن الخدمات المالية وغير المالية. سيعمل المشروع على إنشاء منصة تواصل شبكي ونشرها لتتبع للنساء الوصول إلى معلومات عن التدريب على الأعمال التجارية، بالإضافة إلى الحصول على الإرشاد ومعلومات عن الخدمات المالية والمعلومات التجارية ذات الصلة بالسوق المحلي، بينما يعمل على بناء شبكاتهن الخاصة من جهات الاتصال.

بالإضافة إلى ذلك، سيُنشئ المشروع منصة تواصل شبكي فعّالة بين رائدات الأعمال، ما يعمل على توصيلهن ببعضهن بأساليب من شأنها تعزيز التعلم والإرشاد بينهما بشكل متبادل. ستتبع المنصة لرائدات الأعمال في المناطق الحضرية والريفية وعبر الحدود مشاركة المعلومات والمعرفة داخل المجتمعات، والوصول إلى التمويل التجاري وفرص السوق.

مثال: إعداد المنتجات داخل أحد بلدان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لبيعها في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعدّ سيسى نانا مالكا ومديرا لشركة تصميم أزياء في غانا. إنها تحصل على الجلد الخام من النيجر وبوركينا فاسو ونيجيريا. كما أنها تستعين بمجموعة من النساء لصنع الأحذية والحقائب. قرأت سيسى نانا في الصحيفة عن مصنع تجميع سيارات تم إنشاؤه مؤخرا في أحد بلدان وسط إفريقيا. تخطط الشركة لإنتاج 10000 مركبة سنوياً.

وتحتاج المركبات إلى العديد من الأجزاء الجلدية بما في ذلك المقاعد وحوامل المفاتيح وأجزاء أخرى. تواصلت سيسى نانا مع مدير الشركة عبر البريد الإلكتروني مُشيرة إلى أنه يمكنها توفير الجلود اللازمة. ستكون التكلفة أقل من تكلفة الاستيراد من خارج إفريقيا لأنه (1) لا توجد تعريفات جمركية على السلع الجلدية المصنوعة بالكامل في إفريقيا و(2) يتم الحصول على الجلود من داخل إفريقيا، لذا فهي مؤهلة بموجب قواعد المنشأ التابعة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. توجد أيضاً شركة طيران مملوكة لإفريقيا، تقدم خدمة شحن وتبدأ رحلاتها من غانا ثلاث مرّات في الأسبوع.

أفادت الشركة بأنها ستعتبر شركة سيسى نانا مورداً للأجزاء الجلدية لمركباتها إذا كان بإمكانها إرسال تصميم رقمي لمنتجاتها ليتم تقييمه من قبل فريق المشتريات. يتعين على سيسى نانا أيضاً تلبية معايير الشركة، فمسؤولو الشركة بحاجة إلى ضمان قدرتها على تقديم منتجات عالية الجودة باستمرار. التقت سيسى نانا صورا لمنتجاتها على هاتفها واستعانت بمصمم جرافيك في نيجيريا لإنشاء كتيب رائع لأعمالها. كما ابتكرت المُصممة شعارات جميلة وموقعاً إلكترونياً لشركتها. أوضح أحد مهندسي السنغال، عبر مكالمة جماعية، الأساليب التي يمكن لـسيسى نانا خلالها إنشاء القوالب والأدوات القياسية لعمل مقاعد جلدية، فقد أرسل إليها المواصفات عبر البريد الإلكتروني، حتى يتمكن العاملون في غانا من إنشاء القوالب.

من خلال غرفة التجارة في غانا، تعرّفت سيسى نانا على شركة في مصر لديها خبرة في توريد المنتجات للشركات الكبيرة في مختلف البلدان. واتفقا على الشراكة، حيث يتعاون قائد فريق المهندسين مع شركة سيسى نانا لمدة 6 أشهر للتجهيز لعمليات الإنتاج. بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، يمكن للمهندس العمل في غانا لمدة تصل إلى 12 شهراً شريطة أن يكون مُسجلاً في خدمة الهجرة في غانا. وستعمل سيسى نانا على تسجيل المهندس في موقع إلكتروني مخصص قبل وصوله. كما ستوفر الشركة المصرية 30 بالمئة من رأس المال اللازم لتوريد المصنوعات الجلدية لمصنع تجميع المركبات. وفي المقابل، ستحصل الشركة على 50 بالمئة من نسبة الأرباح.

أبرمت الشركة، الواقعة في وسط إفريقيا، عقداً مع سيسى نانا لتوريد المقاعد والأجزاء الجلدية لمدة 3 سنوات.

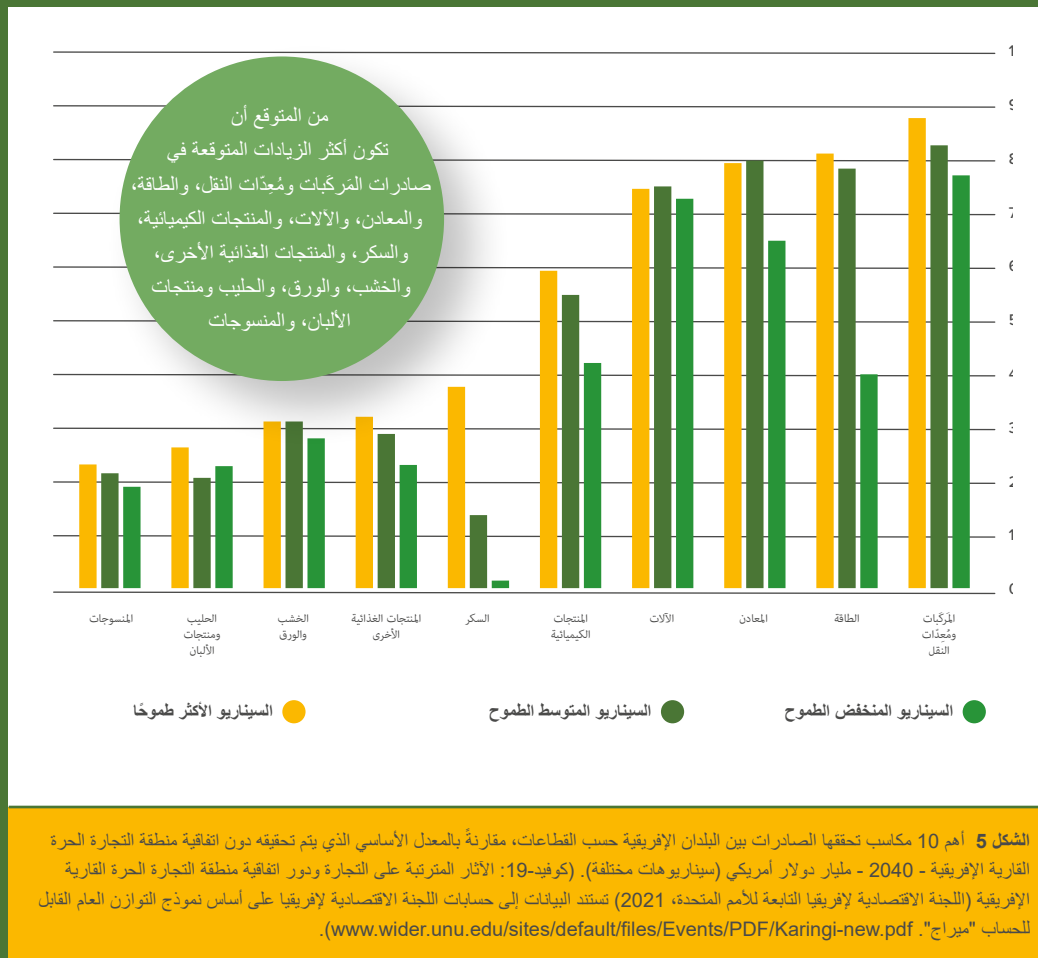
القسم الرابع

اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وتأثيرها على عملك التجاري

تم إعداد هذا الدليل مع وضع مصلحتك الخاصة في الاعتبار، بغرض تسهيل التنقل في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتنمية أعمالك التجارية. ستتعرف في هذا القسم على:

1. كيف يمكن أن تساعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تسهيل التبادل التجاري
2. الأدوات الخاصة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
3. الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتمويل التجاري
4. التجارة الإلكترونية للتبادل التجاري عبر الحدود

1. كيف يمكن أن تساعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تسهيل التبادل التجاري



الجدول 3: أهم 10 واردات إقليمية في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مرتبةً وفقاً لذلك (2021):

1. الوقود.	6. المنتجات البلاستيكية.
2. المركبات - المركبات ذات المحركات، والجزارات.	7. الحديد والفولاذ.
3. الآلات.	8. حديد الصب.
4. الأجهزة الكهربائية.	9. المواد الصيدلانية.
5. الحبوب الغذائية.	10. الأسماك والمأكولات البحرية.

خفض التعريفات الجمركية لتسهيل التبادل التجاري

الجدول 4: اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: تحرير تجارة السلع

البلدان التي لا تدرج ضمن الفئة الأقل نمواً	البلدان الأقل نمواً	
سيتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 5 سنوات.	سيتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 10 سنوات.	المنتجات غير الحساسة: سيتم تحرير 90% بشكل كامل.
سيتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 10 سنوات.	سيتم إلغاء التعريفات الجمركية بشكل كامل خلال 13 سنة.	المنتجات الحساسة: سيتم تحرير 7% بشكل كامل على مدى أطول.
سيتم استثناءها من التحرير.	سيتم استثناءها من التحرير.	المنتجات المستثناة: 3%.
معايير المنتجات الحساسة أو المستثناة: المساهمة في التوظيف، والمساهمة في الإيرادات، ومكاسب الصادرات، والأمن الغذائي، والأمن القومي، والإيرادات المالية، وسبل العيش، والتصنيع.		المنتجات غير الحساسة: تمثل الجزء الأكبر من السلع التي يتم تبادلها تجارياً بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي يجب أن تمثل ما لا يقل عن 90 بالمئة من قيمة الواردات.

كيف ستعمل؟



تسهيل تجارة الخدمات

لقطاع الخدمات في إفريقيا أهمية كبرى. يمكن أن يتم إجراء تبادل تجاري للخدمات، كما هو الحال في قطاع الضيافة، مثل استخدام غرف الفنادق. يتطلب إنتاج السلع أيضًا مدخلات خدمات، مثل التصميم والطاقة والهندسة. كما يتطلب توزيع السلع خدمات التسويق والنقل والتخزين. في بعض الأحيان، يتم الاحتياج إلى الخدمات لاستخدام السلع، مثل البرامج في الهواتف أو الأجهزة الإلكترونية الأخرى، بالإضافة إلى الخدمات السحابية أو خدمات البرامج الأخرى التي تستخدمها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفقًا لتقارير البنك الدولي، يمثل قطاع الخدمات ما لا يقل عن 50 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في العديد من البلدان الإفريقية (53.2% في المتوسط في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، ويمثل أكثر من 70 بالمئة في بعض الاقتصادات (البنك الدولي، 2018).

تُعرّف منظمة التجارة العالمية (WTO) "تجارة الخدمات" على أنها توريد خدمة من خلال أحد "أنماط التوريد" الأربعة. تبلغ الحصة الإجمالية لمشاركة إفريقيا في التجارة العالمية للخدمات 2 بالمئة تقريبًا (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2018). في عام 2017، كانت أكبر الدول المُصدّرة لتجارة الخدمات في إفريقيا، من حيث قيمة التجارة العالمية، هي مصر والمغرب وجنوب إفريقيا وغانا ونيجيريا، بينما كانت أكبر الدول المستوردة هي نيجيريا ومصر وجنوب إفريقيا وأنغولا والجزائر (البنك الدولي، 2018).

دراسة الحالة الرابعة: تجارة الخدمات التي تعود بالفائدة على التحول الرقمي، توفير فرص العمل والنمو الاقتصادي - خطة السنغال لتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الخدمات ذات الأولوية للتصدير تتوافق تمامًا مع قطاعات الخدمات ذات الأولوية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. تخطط السنغال لتعزيز القطاعات التالية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

1. الخدمات عن بُعد: أعمال السكرتارية عن بُعد، وإدخال البيانات عن بُعد، والترجمة عن بُعد، والإدارة عن بُعد، والاستشارات عن بُعد
 2. اتصالات الحاسب: الهندسة، وتطوير البرامج، والتكريب والصيانة، والنسخ الاحتياطي والأرشفة؛ والإدارة عن بُعد ومراقبة المعدات أو الشبكات عن بُعد
 3. التعليم عن بُعد
 4. التطبيب عن بُعد: المساعدة الطبية، والتشخيص، ونقل الصور للعلاج والمحاكاة.
- (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020. تقرير الرؤى المستقبلية: صياغة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحيث تحقق المزايا للمرأة والشباب).

الجدول 5: اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: تحرير تجارة الخدمات

أنماط التوريد الأربعة		
نمط التوريد	الوصف	أمثلة
النمط الأول: التوريد عبر الحدود.	تدفقات الخدمات التي تنتقل من منطقة إحدى الدول الأعضاء إلى منطقة دولة أخرى من الأعضاء.	الخدمات المعمارية التي يتم نقلها عبر البريد أو الاتصالات السلكية واللاسلكية.
النمط الثاني: الاستهلاك خارج البلاد.	انتقال مستهلك الخدمة إلى منطقة دولة عضو أخرى للحصول على خدمة.	تزور الشركة موطن المهندس المعماري للاستفادة من خدمة تصميم المباني.
النمط الثالث: الوجود التجاري.	مورّد خدمة من إحدى الدول الأعضاء يؤسس لنفسه وجودًا إقليميًا من خلال ملكية المباني أو تأجيرها في منطقة دولة عضو أخرى لتقديم خدمة.	يؤسس المهندس المعماري فرعًا لشركته في بلد آخر.
النمط الرابع: وجود الأشخاص الطبيعيين.	دخول شخص من إحدى الدول الأعضاء إلى منطقة دولة عضو أخرى لتقديم خدمة.	يعمل المهندس المعماري في بلد آخر لفترة قصيرة.

تتعمق منظمة التجارة العالمية في تصنيف القطاعات المشمولة كما يلي:

الجدول 6: تصنيف الخدمات	
قطاعات الخدمات	القطاعات الفرعية
1. خدمات الأعمال	الخدمات المهنية، والخدمات المتعلقة بالحاسوب، وخدمات البحث والتطوير، والخدمات العقارية، وخدمات التأجير دون مُشغّلين، وخدمات الأعمال الأخرى.
2. الاتصالات	خدمات البريد، والبريد السريع، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات السمعية والبصرية.
3. البناء	أعمال البناء العامة للمباني، وأعمال الإنشاءات العامة للخدمات الهندسية، وأعمال التركيب والتجميع، وإكمال المباني وأعمال التشطيب.
4. التوزيع	خدمات الوساطة التجارية، وتجارة الجملة، والبيع بالتجزئة، وحق الامتياز.
5. التعليم	الابتدائي، والثانوي، والجامعي، وتعليم الكبار، وخدمات التعليم الأخرى.
6. البيئة	الصرف الصحي، والنفايات، والخدمات الصحية، وما يشبهها من خدمات.
7. الخدمات المالية	التأمين والخدمات المتعلقة به، والخدمات البنكية والخدمات المالية الأخرى.
8. الخدمات الصحية والاجتماعية	المستشفيات، وخدمات صحة الإنسان الأخرى، والخدمات الاجتماعية.
9. النقل	النقل البري، والبحري، والجوي، والفضائي؛ والنقل بالطرق المائية الداخلية، والسكك الحديدية، وخطوط الأنابيب؛ والخدمات المساعدة للنقل.
10. الخدمات المتعلقة بالسياحة والسفر	الفنادق والمطاعم، ووكالات السفر ومنظّمو الرحلات السياحية وخدمات الإرشاد السياحي.
11. الخدمات الترفيهية والثقافية والرياضية	الترفيه، والوكالات الإخبارية، والمكتبات، والأرشيف والمتاحف والخدمات الثقافية الأخرى، والخدمات الرياضية والترفيهية الأخرى.
12. الخدمات غير المُحدّدة في قطاع آخر	

الجدول 7: تم منح الأولوية لخمسة قطاعات ليتم تحريرها في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

				
السياحة	النقل	الخدمات المالية	الاتصالات	خدمات الأعمال

ستنشر الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية "ترتيبات الالتزامات المُحدّدة" للدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في القطاعات الخمسة ذات الأولوية. وسيتم إجراء تحرير تدريجي لقطاعات الخدمات الأخرى. ستوضح هذه الترتيبات تفاصيل عن إزالة الحواجز التي تواجه تجارة الخدمات، والتي قد تشمل القيود المفروضة على التأشيرة أو الإقامة، و/أو المحتوى المحلي أو المشاركة المحلية للأعمال التجارية. كما ستوضح ترتيبات بعض الأساليب التي ستعمل الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلالها على دعم تجارة الخدمات عبر الحدود، مثل التقدير المتبادل للمؤهلات المهنية. وسيتم تحرير القطاعات الأخرى في جولات تفاوضية لاحقة.

كيفية عمل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية علتوفير الفرص للأعمال المملوكة للنساء

تتم التجارة داخل منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية، ما يجعلها تشمل السلع والخدمات. يمثل النساء ما يصل إلى 70 بالمئة من التجار، الذين يجرون معاملاتهم عبر الحدود، في القارة. وافقت الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز قدرة المرأة على التصدير من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. تتطلب هذه الأهداف تدابير واستثمارات سياسية ملموسة لضمان تحسين اندماج المرأة في سلاسل القيمة والوظائف والفرص الناشئة عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020).

الجدول 8: اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الاعتبارات الجنسانية

الأحكام الواردة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي تؤثر على المرأة في أدوارها بصفتها عاملة ومُنتجة ورائدة أعمال (رسمية وغير رسمية) ومن التجار ذوي المعاملات غير الرسمية الصغيرة الحجم عبر الحدود.	تمهيد: يتضمن إشارة صريحة إلى أهمية المساواة بين الجنسين لتنمية التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي.
يمكن الاستفادة من هذه الأحكام لتمكين وتعزيز الفرص التجارية والاقتصادية الجديدة التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمرأة.	المادة 3 (هـ): تؤكد على الحاجة إلى تعزيز وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، والمساواة بين الجنسين، والتحول الهيكلي للدول الأطراف، كأحد الأهداف العامة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.
	المادة 27 (2) (د) من بروتوكول اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بشأن تجارة الخدمات: تشير إلى تحسين القدرة التصديرية لموردي الخدمات الرسميين وغير الرسميين، مع منح اهتمام خاص لمُشغلي الأعمال التجارية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وموردي الخدمات من النساء والشباب.

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا: الإجراءات ذات الأولوية لدعم المرأة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

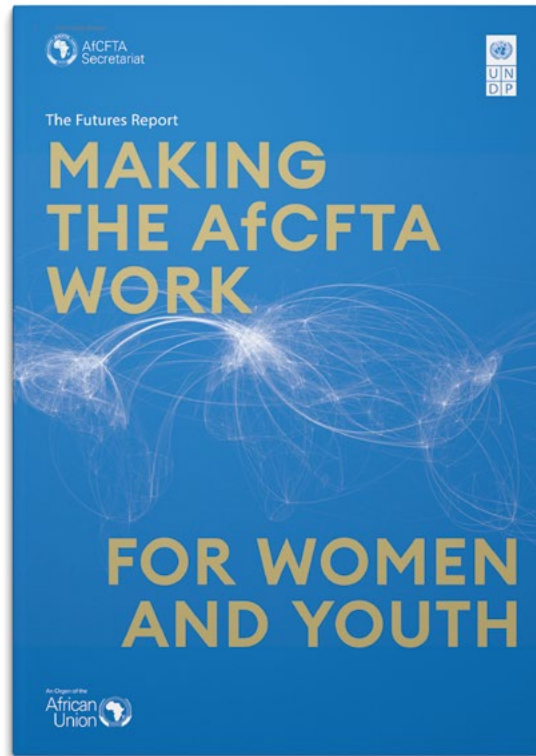
- معلومات/تنقيف بشأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والمزايا والأولويات
- بناء القدرات بما يتوافق مع أدوات وآليات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
- الحصول على التمويل
- الوصول إلى الموارد
- تحسين أدوات الإنتاج
- تسهيلات التسويق
- التواصل الشبكي
- تسهيل مشاركة المرأة في اتخاذ القرار
- تمكين المرأة في مجالات اتخاذ القرار.

تقرير الرؤى المستقبلية: صياغة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحيث تحقق المزايا للنساء والشباب

في عام 2020، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير الرؤى المستقبلية: صياغة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحيث تحقق المزايا للنساء والشباب. يشير التقرير إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز التجارة داخل إفريقيا. ويحدد الأدوات الرئيسية التي يجب أن تمتلكها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل الاستفادة من اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مثل (1) فهم فرص السوق التي توفرها الاتفاقية ومتطلبات المشاركة الخاصة بها، و(2) القدرة على استكمال الإجراءات الرسمية التجارية في كل من بلدان المنشأ والوجهة.

يمكنك العثور على التقرير الكامل هنا:

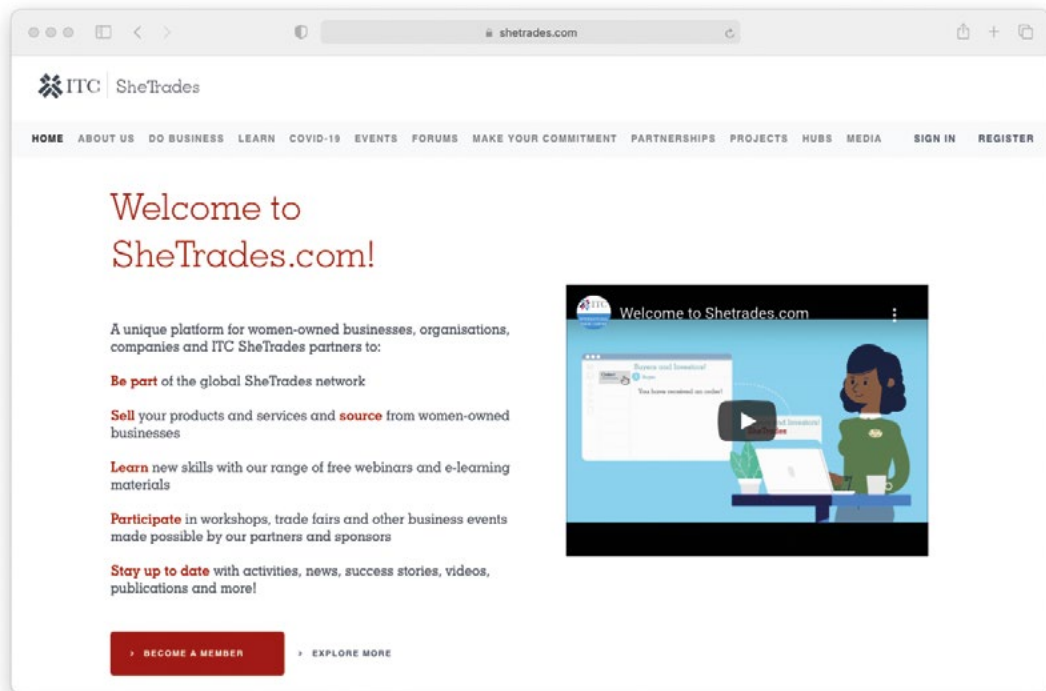
<https://www.africa.undp.org/content/rba/en/home/library/the-futures-report--making-the-afcfta-work-for-women-and-youth.html>



مركز التجارة الدولية: برنامج التجارة النسائية SheTrades

يهدف برنامج التجارة النسائية SheTrades إلى دعم الأعمال التجارية المملوكة للنساء ليتمكن من الاستفادة من الفرص التجارية التي توفرها اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال بناء القدرات والتواصل الشبكي والمناصرة. يعمل المشروع مع أكثر من 50 رابطة أعمال تجارية خاصة بالنساء في جميع أنحاء القارة لتحديد القضايا ذات الأولوية للمرأة، في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وتعزيز الحوارات مع المفاوضين التجاريين.

إلى جانب تقديم توصيات مُحَدَّدة، يدعم المشروع إنشاء شبكة على مستوى إفريقيا لرابطات الأعمال النسائية، وتقديم المساعدة الفنية على المستوى الوطني، وإنشاء موارد تدريبية لدعم الجمعيات النسائية في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتوفير أدوات إدارة الأزمات لمساعدة النساء في التغلب على الصدمات التي سببتها جائحة كوفيد-19.



الشكل 7 يجب التسجيل على الموقع [SheTrades.com](https://shetradecom) للوصول إلى المنصة.

سيمنحك نظام التعلم على الإنترنت التابع لبرنامج التجارة النسائية SheTrades إمكانية الوصول إلى الشبكات وأدوات التحري التجاري والتحري عن السوق، بالإضافة إلى الندوات المجانية على الإنترنت ومواد التعلم الإلكتروني.



النصائح/الأدوات: تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا على وسائل التواصل الاجتماعي لتكون على علم دائماً بالأحداث وآخر الأخبار.



2. الأدوات الخاصة بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

سنناول في هذا القسم الأدوات المختلفة لتنفيذ الاتفاقية. وسيتم التحكم في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال خمس أدوات تشغيلية:

أ- قواعد المنشأ

ب- التعريفات الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأداة التفاوض الخاصة بها

ج- رصد الحواجز غير التعريفية وإلغاؤها

د- نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا

هـ- مرصد التجارة الإفريقي

أ- قواعد المنشأ

قواعد المنشأ هي "تصريح مرور" يسمح بتداول السلع دون رسوم جمركية داخل منطقة التجارة الحرة (FTA) شريطة أن تكون هذه السلع مؤهلة بكونها نشأت داخل منطقة التجارة الحرة. يهدف "تصريح المرور" هذا إلى تحديد المصدر الوطني للمنتج، وهذا بسبب صعوبة تحديد أصل المنتج بسبب عملية الإنتاج والتجميع.

تحدد القواعد المعايير التي يجب الوفاء بها حتى يتم اعتبار المنتج منشأ في البلد المصدر داخل منطقة التجارة الحرة ومؤهلًا للمعاملة التفضيلية (لا يتم تطبيق تعريفات جمركية، أو يتم تطبيقها بقيمة مخفضة) داخل منطقة التجارة الحرة. بمعنى آخر، تعمل هذه القواعد على تحديد المنشأ الاقتصادي للسلع داخل منطقة التجارة الحرة. سيتم تأسيس لجنة معنية بقواعد المنشأ في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لمراجعة تنفيذ القواعد وأحكام الشفافية الخاصة بها سنويًا وتقديم التقارير والتوصيات إلى لجنة من كبار المسؤولين التجاريين.

تحدد قواعد المنشأ بلد المنشأ لأحد المنتجات بغرض تحديد "جنسيته الاقتصادية". يتم استخدام تلك القواعد لتحديد المنتجات التي يمكن أن تستفيد من المعاملة التفضيلية، المقدمة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، مثل تخفيض التعريفات الجمركية. يجب أن تنشأ المنتجات المؤهلة من بلد طرف في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

بموجب الملحق 2 لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تعتبر قواعد المنشأ المنتج منشأ في إحدى الدول الأطراف إذا كان المنتج:

- تم صنعه بالكامل؛ أي تم إنتاجه بالكامل، بمعنى أنه أُنتج بالكامل (المادة 5 من الملحق 2). يشمل هذا الحيوانات الحية التي ولدت ونشأت في إحدى الدول الأطراف، والمنتجات المعدنية المستخرجة من الأرض، والمنتجات الغذائية التي زُرعت وحُصدت في منطقة خاصة بالدولة الطرف (مثل الفواكه والحبوب)
- خضع لعملية تحويل جوهري في تلك الدولة الطرف (المادة 6 من الملحق 2)، ما يعني أنه تمت إضافة قيمة كافية إليها.

النصائح/الأدوات: شاهد هذا الفيديو التثقيفي، والذي يعد مثالاً رائعاً لكيفية تطبيق قواعد المنشأ في صناعة الشوكولاتة، بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:
https://www.youtube.com/watch?v=MnL__zznDNg



التحويل الجوهري

(تمت إعادة صياغة هذا الجزء من ملحق قواعد المنشأ في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية).

يتم استيفاء شروط التحويل الجوهري في حال توفّر ما يلي:

1. **قيمة مضافة:** يجب إضافة نسبة مئوية مُحدّدة من القيمة الإجمالية للمنتج النهائي في الدولة الطرف، على سبيل المثال إضافة القطن الخام إلى نسيج القطن.
2. **تغيير في بند التعريف:** يجب أن تكون المواد، التي يختلف بلد المنشأ الخاص بها عن بلد الإنتاج، قد خضعت لتغيير
في تصنيف النظام المنسق (HS) لتتمكن من الحصول على حالة المنشأ، مثل السكر (HS 17)، والدقيق (HS 11)، والفاكهة (HS 08)، والحليب (04) لصنع الكيك (HS 19). يُعدُّ تصنيف النظام المنسق الوسيلة الرقمية الموحّدة المستخدمة لتصنيف المنتجات.
3. **معالجة خاصة:** تتم في مرحلة معينة من عملية الإنتاج، على سبيل المثال عندما تخضع السلع لتفاعل كيميائي أو لعملية تقطير أو تنقية، أو ما إلى ذلك في منطقة إحدى الدول الأطراف.

النصائح/الأدوات: تُعرّف منظمة التجارة العالمية تصنيف النظام المنسق على أنه "تسمية دولية تم تطويرها بواسطة المنظمة العالمية للجمارك، ويتم ترتيبها في شكل رموز مكونة من ستة أرقام تسمح لجميع الدول المشاركة بتصنيف السلع، التي يتم تبادلها تجاريًا، على أساس مشترك. إلى جانب المستوى المكوّن من ستة أرقام، تتمتع البلدان بحرية إدخال الفروق الوطنية لأغراض التعريفات الجمركية والعديد من الأغراض الأخرى". (مسرد منظمة التجارة العالمية).



ستنشر الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية قواعد المنشأ الخاصة بجميع المنتجات.

هذه هي المستندات المطلوبة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، كجزء من قواعد المنشأ:

الملحق 2

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

إقرار المنشأ

(المادة 17(1) و 19 و 20)

يجب أن يكون نص إقرار المنشأ على النحو الوارد أدناه:

إبني/إننا، بصفتنا مُصدِّرين

للسلع التي يشملها هذا الميقتد، نقر بأن السلع من المنشأ

_____،

(حدّد الدولة الطرف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية)

وأن معيار المنشأ الذي ينطبق على هذه السلع هو _____

(أنّك "ملغاً مصنوعة بالكامل" أو "ملغاً خضعت لعملية تحويل جوهرية"، حسب الاقتضاء)

مكان الإقرار وتاريخه

توقيع المصدّر المعتمد

إنشاء سوق إفريقية موحّدة

الشكل 8 نموذج إقرار المنشأ (مثال).

نموذج إقرار المنشأ: يعتبر هذا المستند بديلاً عن منشأ السلع، ويوضح تفاصيل بشأن تصديرها من قبل الشركة المُصنِّعة، أو المُنتِج، أو المُورِّد، أو المُصدِّر أو أي شخص مختص آخر مذكور في الفاتورة التجارية أو أي مستند آخر يتعلق بالسلع.

[illegible]

شهادة المنشأ المطلوبة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية (الصفحة 2 - الجواب الثاني)	شهادة المنشأ المطلوبة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية (الصفحة 2 - الجواب الثاني)
ب- نتيجة التحقق من قبل الدولة الطرف المتصدرة	أ- طلب التحقق من قبل الدولة الطرف المستوردة
أظهرت عملية التحقق التي تم إجراؤها أن هذه الشهادة صادرة عن الهيئة المختصة المختصة وأن المعلومات الواردة فيها:	يطلب التحقق من صحة هذه الشهادة ونقدها لأسباب التالية:
الخاتمة	
لا تفي	
بالمطابقة	
المنطقة الخاصة / القوة الدافعة في التوقيع	
(إدخال رقم المربع ذي الصلة)	
مصلحة الجمارك والتاريخ	
(المكان والتاريخ)	(المكان والتاريخ)
(توقيع وختم)	(توقيع وختم)

الشكل 9 شهادة المنشأ المطلوبة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (مثال).

شهادة المنشأ المطلوبة بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: يُعدُّ هذا مستند إثباتاً للمنشأ، صادرًا عن هيئة مختصة مُعيَّنة، مثل هيئة الجمارك أو الغرفة الوطنية للتجارة، يؤكد أن منتجًا معيَّنًا يتوافق مع معايير المنشأ المُطبَّقة على التجارة التفضيلية بموجب البروتوكول الملحق بشأن تجارة السلع.

الملحق 2

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

إقرار المورّد أو المنتج

(المادة 31(2))

أ- إقرار المورّد أو المنتج بشأن المنتجات التي تتمتع بحالة المنشأ التفضيلي

أقرّ أنا، الموقع أدناه، بأن السلع المذكورة في الفاتورة

(1) _____

(2) _____

تم إنتاجها في _____

وأنها تفي بوقائع المنشأ التي تحكم التجارة التفضيلية بين الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

إنني أعهد بتوفير الأدلة التي تثبت صحة هذا الإقرار للهيئة المختصة المعنية، إذا لزم الأمر.

(3) _____

(4) _____

(5) _____

إنشاء سوق إفريقية موحدة

الشكل 10 إقرار المورّد (مثال).

إعلان المورّد هو تصريح يقدم من خلاله المورّد معلومات لعمليه بشأن حالة المنشأ الخاصة بالسلع فيما يتعلق بقواعد المنشأ التفضيلية المحددة.

ب- أداة التفاوض على التعريفية الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

أداة التفاوض على التعريفية الجمركية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي أداة على الإنترنت تهدف إلى تسهيل التفاوض على بنود التعريفية الجمركية. فهي توفر منصة تبادل أمانة لكبار المفاوضين ليتمكنوا من إنشاء عروض الامتيازات التعريفية ومشاركتها تلقائيًا في الوقت المناسب وبطريقة مباشرة تتسم بالشفافية.

ج- الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإلغاؤها

تشكل الحواجز غير التعريفية (NTBs) عقبة رئيسية أمام التجارة في إفريقيا. لذلك، فإن أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هو الإلغاء التدريجي للحواجز التجارية غير التعريفية الحالية والامتناع عن إدخال حواجز جديدة، وذلك بغرض تحسين التجارة داخل إفريقيا.

فيما يلي بعض الأمثلة على الحواجز التجارية غير التعريفية التي يمكن أن تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

- متطلبات الجمارك المُقدَّمة
- قرارات حظر الاستيراد وطلبات رخصة الاستيراد
- المتطلبات الزائدة للمستندات
- متطلبات الجودة والتعبئة والتغليف.

يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تجنب مواجهة الحواجز التجارية غير التعريفية من خلال:

- البحث عن المستندات المطلوبة للوصول إلى السوق المستهدفة
- الاستعانة بمقدمي الخدمات المحترفين، مثل وكلاء الشحن
- اتباع أساليب التجارة الرسمية، وطلب المشورة من الوكالات الحكومية وغرف التجارة أو الرابطات المهنية
- استخدام البوابات التجارية للبلدان لإتمام الإجراءات الرسمية للتجارة.

آلية الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية في القارة

إن الآلية التي تعمل عبر الإنترنت للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ورصدها وإلغاؤها هي وسيلة تم تطويرها لتعزيز التبادل التجاري من خلال إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية. إنها الأداة الرسمية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (بروتوكول تجارة السلع، الملحق 5) والتي تهدف إلى إلغاء الحواجز غير التعريفية. تم التفاوض على الآلية الإلكترونية من قبل جميع الدول الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وأطلقها رؤساء الدول.

من خلال الموقع <https://tradebarriers.africa/about> يمكنك الإبلاغ عن أي عقبة تواجهك عند إجراء التبادل التجاري للسلع عبر الحدود الإفريقية، مثل التأخيرات المفردة والرسوم المخصصة على الحدود والمتطلبات المعقدة للمستندات والمعايير والأنظمة التقييدية الخاصة بالمنتجات وما إلى ذلك. كما أن الآلية الإلكترونية متاحة لجميع قطاعات الأعمال التجارية في إفريقيا: الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، والتجار غير الرسميين، ومُشغلي الأعمال من النساء والشباب. لا يستغرق تسجيلك بصفحتك مستخدمًا أكثر من دقيقتين، ويمكنك ملء نموذج الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية بكل سهولة. اطلع على الأسئلة الشائعة لمعرفة المزيد من التفاصيل.

بعد الإبلاغ عن حاجز غير جمركي، ستعمل السلطات الحكومية المعنية بمتابعة الأمر لحل مشكلتك. فقد عيّنت جميع الدول الأطراف في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية رسميًا جهات تنسيق وطنية مسؤولة عن متابعة وحلّ المشاكل المتعلقة بالحواجز غير التعريفية. سيتم دعم العملية من قِبل كلّ من وحدة التنسيق، المعنية بالحواجز غير التعريفية، في الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والوحدات، المعنية بالحواجز غير التعريفية، في مجموعتك الاقتصادية الإقليمية (REC).

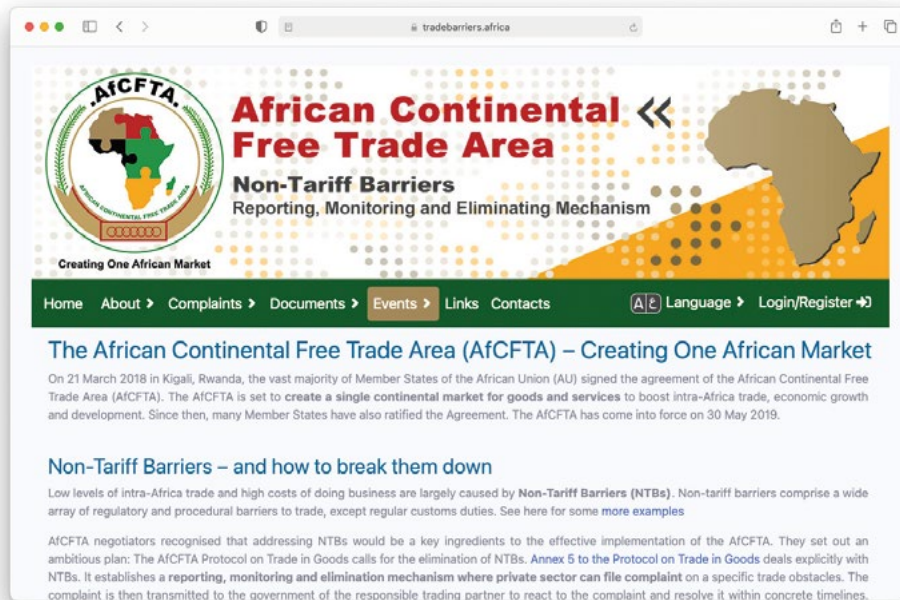
وسيتّم إخطارك عند حلّ مشكلة الحاجز التجاري.

النصائح/الأدوات: شاهد الفيديو هنا لمعرفة كيفية استخدام أداة الرصد الإلكترونية التابعة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: <https://tradebarriers.africa/about>



ماذا يحدث بعد الإبلاغ عن حاجز غير تعريفي على المنصة؟

1. تعمل وحدة التنسيق المعنية بالحواجز غير التعريفية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على التحقق من صحة الشكوى: تقبل الشكوى، أو ترفضها، أو تطلب من التاجر مزيدًا من التوضيح
2. تتلقى جهات التنسيق الوطنية إخطارًا وتلتزم بمتابعة الشكوى المتعلقة بالحواجز غير التعريفية وتعمل على حلّها
3. تعمل جهات التنسيق الوطنية مع بعضها لإلغاء الحاجز غير التعريفي
4. يتم إخطار التاجر عند إلغاء الحاجز غير التعريفي



د- نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا

يتم إرسال المدفوعات الرسمية عبر الحدود من خلال النظام التقليدي للبنوك المراسلة، والذي ثبت بمرور الوقت أنه مكلف ويستغرق وقتاً طويلاً (من ثلاثة إلى خمسة أيام) لتنفيذ عملية الدفع. يُعدُّ نظام المدفوعات والتسويات لعموم إفريقيا (PAPSS)، الذي طوّره بنك التصدير والاستيراد الإفريقي (AFREXIMBANK) وأيدته جمعية الاتحاد الإفريقي، بمثابة بنية تحتية مركزية لعمليات الدفع والتسوية الخاصة بالتجارة داخل إفريقيا. تم تطوير نظام المدفوعات والتسويات لعموم إفريقيا كمنصة رقمية تسمح بإجراء عمليات الدفع عبر الحدود، المتعلقة بالعمليات التجارية بين البلدان الإفريقية، فوراً وبالعملات الإفريقية، كوسيلة لتعزيز التجارة بين البلدان الإفريقية. بالإضافة إلى المدفوعات الفورية، فإن نظام المدفوعات والتسويات لعموم إفريقيا منخفض التكلفة ويمكن الوصول إليه بسهولة ويقلل بشكل كبير من الحاجة إلى العملات الأجنبية لأنه نظام تسوية صافية متعدد الأطراف.

من خلال نظام المدفوعات والتسويات لعموم إفريقيا، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الوصول إلى نظام يجعل المعاملات أقل تكلفة وأكثر سهولة ومنخفضة المخاطر. تمت تجربة نظام المدفوعات والتسويات لعموم إفريقيا في المنطقة النقدية لغرب إفريقيا (نيجيريا وغامبيا وغانا وغينيا وليبيريا وسيراليون).

النصائح/الأدوات: تُجرى مناقشات بين مسؤولي نظام المدفوعات والتسويات لعموم إفريقيا والأنظمة الإقليمية الأخرى والبنوك المركزية لبدء التكامل.



هـ- مرصد التجارة الإفريقي

يوفر مرصد التجارة الإفريقي (ATO) بيانات محدّثة وموثوقة بها لتتم الاستفادة منها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة والأعمال التجارية ولمراقبة عملية تنفيذ الاتفاقية وتأثيرها.

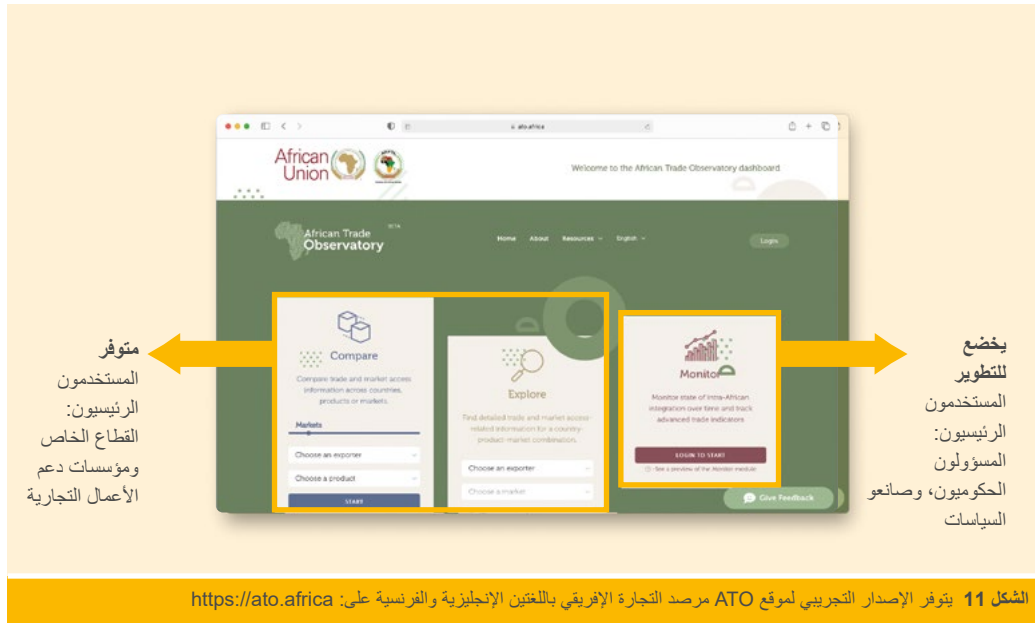
الوحدات المختلفة للمرصد هي:

- **وحدة الاستكشاف:** وحدة لمقارنة المعلومات التجارية ومعلومات الوصول إلى السوق عبر البلدان والمنتجات والأسواق. يشمل ذلك، من بين أمور أخرى، معلومات عن فرص السوق وظروفه وجهات الاتصال التجارية وحصة السوق، وإمكانات نمو التصدير والاستيراد والاتفاقيات التجارية في ذلك البلد وشهادات قواعد المنشأ المعمول بها
- **وحدة المقارنة:** الوحدة التي ستوفر معلومات مفصلة عن التجارة والوصول إلى السوق، فيما يتعلق بمواءمة المنتجات مع السوق. ويشمل هذا، من بين أمور أخرى، التجارة الفعلية، والتعريفات الجمركية المُطبقة وتعريفات الدولة الأولى بالرعاية، وإمكانات التصدير غير المُستغلة حسب المنتجات
- **وحدة المراقبة:** تُستخدم لمراقبة التجارة بين البلدان الإفريقية عبر الوقت. وهي ليست وحدة عامة، لكنها ستقتصر على مسؤولي التنسيق في مرصد التجارة الإفريقي، بالإضافة إلى اللجنة التوجيهية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومفوضية الاتحاد الإفريقي.

مكونات مرصد التجارة الإفريقي:



النصائح/الأدوات: يتوفر الإصدار التجريبي لموقع ATO مرصد التجارة الإفريقي باللغتين الإنجليزية والفرنسية على: <https://ato.africa>



الشكل 11 يتوفر الإصدار التجريبي لموقع ATO مرصد التجارة الإفريقي باللغتين الإنجليزية والفرنسية على: <https://ato.africa>

3. الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتمويل التجاري

سنتعرف في هذا القسم على

الأدوات المالية المختلفة والمنتجات

المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة

الحجم، والتي يمكن أن تساعد في التجارة.

عادةً ما يطلب المستثمر المحتمل دليلاً على وجود خطة عمل مُتقنة وقيادة ريادية وإمكانية تحقيق النمو، وذلك قبل التفكير في "تولي مسؤولية التمويل" وتوجيه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المعنية. الأمثلة تشمل: West و Jacana Partners و Adlevo Capital و African Synergies.

يمثل رأس المال المخاطر أحد أشكال التمويل الاستثماري المخصصة لتوفير تمويل بالأسهم أو شبه مساهمة في رأس المال للشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم. بدلاً من تقسيم الأرباح؛ أي الحصول على حصة من أرباح الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عادةً ما يحصل مستثمرو رأس المال المخاطر على العائد من المكاسب الرأس مالية؛ أي عن طريق بيع الأسهم التي تم الحصول عليها سابقاً بعد بضع سنوات، والتي تكون زادت قيمتها مع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. تشمل أمثلة مؤسسات رأس المال المخاطر CDC Group، و Ghana Venture Capital والرابطة الإفريقية للأسهم الخاصة ورأس المال المخاطر (AVCA) وأعضائها، ومجموعات الاستثمار المؤثر، مثل Impact @ Africa وأعضائها.

التمويل التجاري

يُعدّ التمويل التجاري مطلوباً لتنظيم المعاملات الدولية بين الكيانات التي لا تعرف بعضها جيداً وإدارة المخاطر ذات الصلة. تعتمد منتجات التمويل التجاري على البنوك لتأمين الدفع المتأخر أو التسليم من البائع (المُصدّر) إلى المشتري (المُستورد)، على سبيل المثال عندما تكون السلع في مرحلة النقل، أو تأمينهما بموجب اتفاقيات تعاقدية أخرى.

سيلعب الحصول على التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم دوراً رئيسياً في التجارة داخل المنطقة في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. سيظل توفر التمويل التجاري المستدام، وبالتحديد للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عاملاً رئيسياً لتطوير منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومساعدتها على تحقيق التقدم.

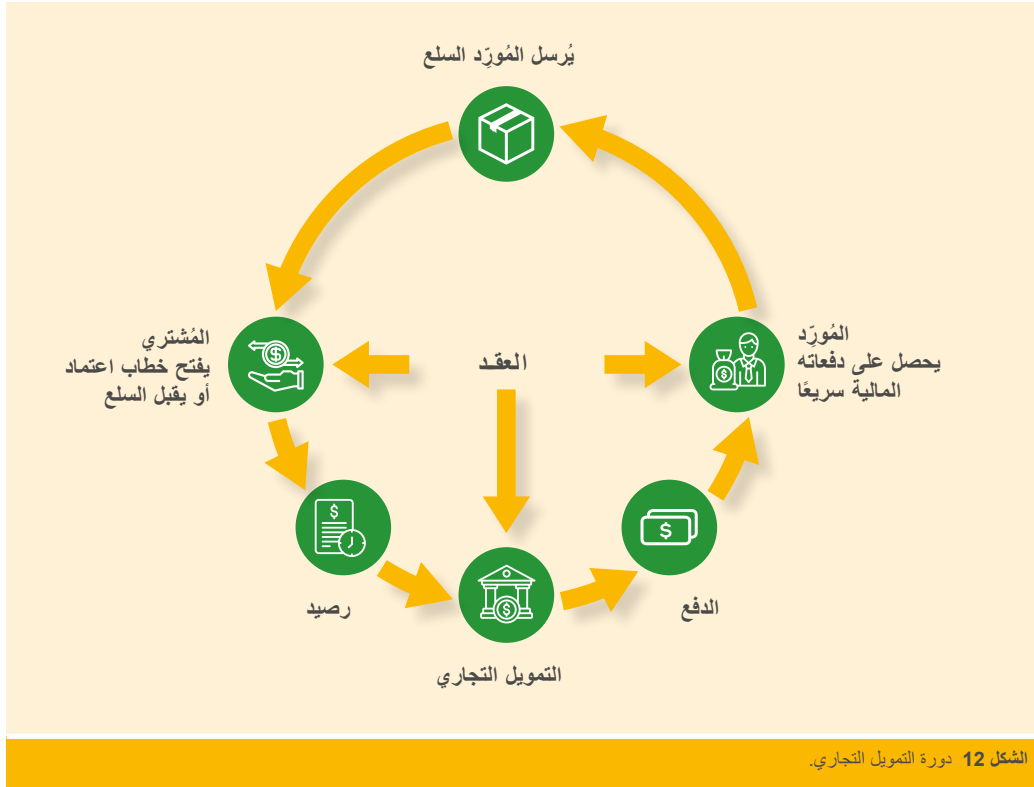
القروض البنكية

يُعدّ القرض شكلاً من أشكال الاقتراض من إحدى المؤسسات المالية. حيث يقدم المقرض مبلغاً من المال للمقرض. وفي المقابل، يوافق المقرض على مجموعة مُحددة من الشروط، بما في ذلك أي رسوم مالية، والفوائد، وتاريخ السداد، والشروط أخرى.

التمويل بالأسهم

يُعدّ التمويل بالأسهم وسيلة لجمع الأموال عن طريق بيع أسهم شركتك إلى مستثمرين من القطاع الخاص أو المؤسسات العامة أو المؤسسات المالية.

على سبيل المثال، يتم عادةً استخدام أسلوب التمويل الملائكي في مرحلة مبكرة من دورة حياة الأعمال التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عندما يكون لديها سجل إنجازات بسيط أو لا يكون لديها سجل إنجازات مثبت، ومن ثم، يمكن أن تجد صعوبة واضحة في الحصول على التمويل. نظرًا إلى أنه غالباً ما يتم تأسيس مؤسسات التمويل الملائكي من قبل أفراد من أصحاب الأرصة المالية الضخمة ممن يتمتعون بخبرة واسعة في ريادة الأعمال أو مجال الصناعة، فإنها توفر رأس مال أولياً للمشاريع الناشئة في مراحلها المبكرة مقابل دين قابل للتحويل أو حصة في أسهم الشركة.



فيما يلي أمثلة على آليات التمويل التجاري:

- **الدفع المسبق:** عند إجراء طلب شراء، يُرتَّب المشتري مع المصرف الذي يتعامل معه أن يدفع للمورد 30% تقريباً من قيمة الطلب مقدماً، ويدفع 70% عند تحرير البضائع أو شحنها
- **خطاب الاعتماد (L/C) -** يمنح هذا المستند البائع ضمانين بأن المشتري سيدفع المبلغ المطلوب. الضمان الأول مقدم من بنك المشتري ويوضح أن الأموال سيتم تحريرها إلى بنك البائع، والضمان الثاني مقدم من بنك البائع ويوضح أنه سيتم صرف الأموال إلى البائع
- **سندات التحصيل (D/E أو D/C) -** يتم في هذه الحالة استخدام صك تحويل (B/E)، أو تحصيل مستندي (D/C)، وهي معاملة يعهد بموجبها المُصَيِّر (البائع) للبنك الخاص به (البنك المُرسِل لمستندات التحصيل) بتحصيل مدفوعات البيع، والذي يرسل بدوره المستندات التي يحتاجها المشتري إلى بنك المُستورد (بنك التحصيل)، مع تعليمات لإصدار المستندات للمشتري لإتمام الدفع.

التخصيم

يعتبر التخصيم معاملة مالية وشكلاً من أشكال تمويل المدين، تتبع بموجبه الشركة حساباتها المدينة (أي فواتيرها) إلى طرف آخر (يُسمى "مخصّماً") بسعر مخفض. غالباً ما يُستخدم التخصيم لتمويل احتياجات رأس المال المتداول للشركات التجارية: تستعمل الشركة في بعض الأحيان على بيع ديونها المستحقة لتلبية احتياجاتها النقدية الحالية والفورية لأنه غالباً ما يحدث تأخر في الدفع مع عمليات التصدير.

التكنولوجيا المالية ومنصات حشد المصادر

قام مؤخرًا العديد من مزودي خدمات التكنولوجيا المالية وخدمات المعاملات المالية عبر الهواتف المحمولة بتوسيع نطاق خدماتهم ليشمل تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية.

وتشمل الأمثلة المتوفرة في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ما يلي:

- **Orange Bank**: سيقدم Orange Bank Africa عبر خدمة Orange Money مجموعة من خدمات الادخار وخدمات الائتمان متناهية الصغر التي تتيح للعملاء اقتراض مبلغ بسيط جدًا لدرجة تصل إلى 5000 فرنك إفريقي فورًا باستخدام هواتفهم المحمولة. تهدف استراتيجية Orange للخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة في إفريقيا إلى تقديم حلول يمكن لأكثر عدد من السكان الاستفادة منها، بصرف النظر عن دخلهم أو المكان الذي يعيشون فيه.
- **PiggyVest** هي منصة للادخار والاستثمار عبر الإنترنت، ومقرها نيجيريا. يمكن للأفراد والأعمال التجارية استخدام المنصة لإدارة شؤونهم المالية. ويمكن للأعمال التجارية استخدامها لحشد مصادر الاستثمار في أعمالها.
- **Wizzit** هي شركة سنغالية ناشئة تقدم خدمات الدفع، وبدأت في تقديم منتجات التمويل المتناهي الصغر. بالإضافة إلى خدمات الدفع التي تقدمها (توفير خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول لأكثر من 7 ملايين شخص في 13 بلدًا لأكثر من 15 عامًا)، عقدت Wizzit شراكة مع مجموعة البنك الدولي لإنشاء مشروع نموذجي للتمويل المتناهي الصغر بغرض السماح للمستخدمين بالحصول على القروض متناهية الصغر، من خلال هواتفهم، للاستخدام الشخصي أو لتنمية أعمالهم التجارية الصغيرة.



خدمات المعلومات التجارية

يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المُصدِّرين في ندرة المعلومات التجارية الموثوق بها في الأسواق. يحتاج المُصدِّرون إلى مواكبة الظروف التنافسية في أسواقهم الحالية، والبحث عن الفرص للوصول إلى الأسواق الجديدة أو الناشئة، فضلاً عن البحث عن فرص للتنوع أو تحقيق قيمة مضافة إلى مجموعة منتجاتهم الحالية.

يشمل مقدمو خدمات المعلومات التجارية أدوات تحليل السوق الخاصة بمركز التجارة الدولية، والخدمات الاستشارية وخدمات المعلومات التجارية من بنك التصدير والاستيراد الإفريقي، وغرف التجارة والصناعة. كما توفر الأقسام التجارية في السفارات معلومات استخباراتية مهمة.

الجدول 9: الحل الذي يوفره بنك التصدير والاستيراد الإفريقي للتحري التجاري والتحري عن السوق

4 السوق	3 التحري عن السوق	2 إحصاءات السوق	1 فحص السوق
• توصيل الأعمال التجارية ببعضها حسب طبيعة العمل • أدلة مجتمعات الأعمال التجارية والأعضاء • "طلب عرض أسعار" من المُصدِّرين أو "إرسال العروض" من قِبل الموردين • وظائف المراسلة والتواصل الشبكي عبر الإنترنت • يمكن للمستخدمين نشر الفرص المتعلقة بشراء المنتجات أو الخدمات أو بيعها • البحث عن شركاء لفرص أعمال تجارية جديدة مع نظراء معتمدين (يتم توفير معلومات من Mansa لتمييز الكيانات المعتمدة) • تكامل محتمل مع "المعرض التجاري عبر الإنترنت".	• تقويمات أحداث مؤشر التداول قصير المدى (TRIN)، وأنشطة تسويق المحتوى والقيادة الفكرية المتعلقة بجوانب استشارات الأعمال، الخاصة بالمعلومات التجارية • دراسات حالة للعملاء المدعومين من قِبل مؤشر التداول قصير المدى • التواصل المباشر مع وحدة مؤشر التداول قصير المدى، من خلال أداة آلية لجذب العملاء المحتملين • تجميع البيانات لمرة واحدة وأي أنشطة لجمع المعلومات.	• مجموعة بيانات التجارة الإفريقية (الناتج المحلي الإجمالي السابق والمتوقع، والتضخم، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار السلع، والاستثمار الأجنبي المباشر، وما إلى ذلك) • بيانات إضافية (كبار المُنتجين والمُوردين والمورعين الأفارقة وما إلى ذلك حسب البلد، وأدلة المُصدِّرين الأفارقة المعتمدين) • التحليلات المتقدمة وتصور سلسلة التوريد - الأسواق والمنتجات والأسعار • الإحصاءات التجارية، مثل موجزات مخاطر السوق، وموجزات الصناعات/القطاعات، وتوقعات السلع الأساسية، في إفريقيا • تحديثات سياسة التجارة الإفريقية، وتوقعات بشأن العملات الإفريقية • تسليط الضوء على الابتكارات الإفريقية.	• التدفقات التجارية بين البلدان الإفريقية (الواردات/الصادرات حسب القيمة المالية والحجم) • تُصنّف السلع والخدمات وفقاً لمرحلة الإنتاج • مخزن بيانات الشركات الإفريقية التي تعمل في مجال التجارة • الأسعار (السلع والخدمات) - القيمة السابقة والقيمة المتوقعة • سلاسل التوريد الإفريقية القائمة على تصورات محددة • توقع السيناريوهات المحتملة، وتحليل النتائج المترتبة، وتحديد المخاطر الخاصة بسلسلة التوريد • إنشاء التنبيهات ولوحات معلومات المستخدمين.

4. التجارة الإلكترونية للتبادل التجاري عبر الحدود

ستتعرف في هذا القسم على المزيد من المعلومات عن عمليات بيع السلع والخدمات وشراؤها عبر الإنترنت، والتي يُشار إليها باسم التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى كيفية استخدامها كوسيلة لممارسة أعمال التجارة بمزيد من السهولة والكفاءة.

تنمو التجارة الإلكترونية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وهي توفر فرصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم لاستخدام المهارات الرقمية لتوسيع نطاق أعمالها التجارية.

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسليط الضوء على مفهوم التجارة الإلكترونية واستيعاب الأفراد لطبيعتها في إفريقيا. فقد أصبحت التجارة الإلكترونية، في الكثير من الأماكن الوسيلة الوحيدة الذي يمكنك شراء أي منتج من خلالها. ومن الواضح أن المستهلكين والبائعين والحكومات أصبحوا على قدر أكبر من الفهم والوعي بشأن التجارة الإلكترونية. تقدم الخدمات الرقمية والإلكترونية قيمة ملحوظة، وتعمل على توسيع نطاق وصول الأفراد وتحقيق كفاءات هائلة للأعمال التجارية، كما أنها تعمل على جعل التجارة بين البلدان الإفريقية أكثر سرعة وسهولة وأقل تكلفة.

تعتمد التجارة الإلكترونية بشكل أكبر على أطر حوكمة أكثر اتساعاً للثقة، مقارنةً بالتجارة المادية للسلع. يمكن لاتفاقيات حماية المستهلك عبر الحدود أن تساعد في ضمان التعاون بين المنظمين فيما يتعلق بأمور حماية المستهلك.

لا تعمل التجارة الإلكترونية بشكل منفرد. وبعض الاعتبارات التي يجب التفكير فيها عندما يتعلق الأمر بعمليات الحوكمة والتنظيم الخاصة بالتجارة الإلكترونية تتضمن، على سبيل المثال لا الحصر: التكنولوجيا، والهوية الرقمية، والبيانات، والأمن الإلكتروني، وشؤون الدفع، وحماية المستهلك، والمعايير المحددة.

تعمل مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، بدعم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على وضع استراتيجية إقليمية للتجارة الإلكترونية من شأنها مساعدة المنطقة في جهودها المبذولة لاستخدام التكنولوجيا لتسريع التغيير الهيكلي والتنمية وتعزيز التكامل الإقليمي. ستوفر الاستراتيجية رؤية وخارطة طريق لنشوء نظام بيئي للتجارة الإلكترونية عبر الحدود من خلال: (1) تحديد الفرص الاقتصادية الداعمة لأهداف التنمية الاستراتيجية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و(2) اقتراح تدابير لمعالجة القيود الهيكلية ودعم تطوير التجارة الإلكترونية. وستتضمن خطة عمل مع توصيات للتدخلات المستهدفة على المدى القصير والمتوسط والطويل عبر مختلف مجالات السياسات المتنوعة، من بينها استعداد التجارة الإلكترونية وصياغة الاستراتيجية، والبنية التحتية والخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات التجارية، وحلول الدفع، والأطر القانونية والتنظيمية، وتنمية مهارات التجارة الإلكترونية، والحصول على التمويل. وستضع أيضاً الاستراتيجية الأمور المتعلقة بالأنواع الجنسانية في عين الاعتبار.



الجدول 10: نطاق قواعد التجارة الإلكترونية	
الأمور التي تغطيها القواعد	
إدارة البيانات	حماية البيانات، والمنافذ، والأمان والخصوصية، بما في ذلك المبادئ أو إطار العمل أو تنسيق القواعد المتعلقة بالبيانات الشخصية أو بيانات الشركة أو البيانات الصحية أو البيانات العامة؛ وقوانين الجرائم الإلكترونية المنسقة والتحقيقات والمشاركة؛ ومسؤولية مقدمي الخدمات الوسيطة.
تدفقات البيانات	ضوابط توطين البيانات وتدفقات البيانات عبر الحدود.
المعاملات الإلكترونية	قوانين المعاملات الإلكترونية، وتوقيعات وعقود الإقرارات القانونية، وتحديد السلطة المختصة بنزاعات المعاملات الإلكترونية عبر الحدود.
ضرائب التجارة الإلكترونية	حظر فرض الرسوم الجمركية على التحويل الإلكتروني؛ وتعيين الحدود الدنيا والأنظمة الجمركية المُبسطة لتعزيز التجارة الإلكترونية لبيع السلع.
تسهيل التجارة	نوافذ إلكترونية موحدة، وعمليات جمركية آلية، ونشر إلكتروني لوثائق الجمارك.
تحرير تجارة السلع	تحرير السلع والمعدات الرأسمالية.
تحرير تجارة الخدمات	الالتزامات المتعلقة بالخدمات الضرورية لدعم التجارة الإلكترونية (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الحاسوب والدفع الإلكتروني، والتوصيل).
حقوق الملكية الفكرية	جوانب خاصة بالملكية الفكرية فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، مثل تلك المتعلقة على وجه التحديد برمز المصدر والخوارزميات والسرقة الإلكترونية للأسرار التجارية.
المنافسة	تعريفات الهيمنة ومحاسبة منع المنافسة فيما يتعلق بنماذج الأعمال الرقمية وأهمية البيانات.
حماية المستهلك	أحكام حماية المستهلك عبر الإنترنت، بما في ذلك عمليات الإرجاع وسلامة المستهلكين ومسؤولية الموردين.
أخرى	- البيانات الحكومية المفتوحة - أحكام الشراء الإلكتروني.

يُجري تطوير بروتوكول التجارة الإلكترونية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الذي سيتم التفاوض بشأنه من قبل الدول الأعضاء.

5. الحوارات الإقليمية

سنوضح لك في هذا القسم الحوارات الإقليمية التي

تربط الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ببعضها في أنحاء إفريقيا.

تتيح الحوارات الإقليمية الفرصة لربط الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مع كل المجموعات التجارية الأخرى في وسط إفريقيا وشرقها وجنوبها.

خلال أبريل 2021، استضافت مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جلسات حوار إقليمية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها النساء في الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من تصدير سلع وخدمات محددة إلى مناطق أخرى، تحت قيادة أربع رابطات أعمال تجارية للقطاع الخاص من وسط إفريقيا وشرقها وجنوبها، وهي: (1) رابطة سيدات الأعمال التجارية التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، والتي تشمل 10 بلدان، و(2) غرفة الأعمال التجارية للنساء في رواندا، و(3) الرابطة الإفريقية للسينما والسياحة، و(4) مجموعة رواد الأعمال متعددة المهن في الكاميرون. ممثلو القطاع العام هم: (1) الرئيس التنفيذي لمندى ناميبيا التجاري، و(2) المدير العام للتجارة والاستثمار في رواندا، و(3) الأمين العام للتجارة في وزارة الدولة الكينية للتجارة والمشاريع، و(4) نائب مدير التجارة الدولية في مجلس الشاحنين الكاميروني.



أوضح أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من النساء **25 إجراءً رئيسياً** لتحقيق مزايا اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بما في ذلك:

- يوصى بتقديم دورات محددة للتجار من النساء في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
- الحصول على التمويل لتمكين المنتجين الزراعيين من شراء الآلات اللازمة
- الحاجة إلى أدوات تمويل مُفصَّلة للتمييز بين المنتجين والتجار
- الوصول إلى المعلومات التجارية - فرص السوق وضوابط الدخول إلى الأسواق
- توفير الفرص في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال مجموعات الأعمال التجارية المملوكة للنسائية.

النصائح/الأدوات: نُظِّم حوارًا إقليميًا عبر الحدود من خلال رابطة الأعمال التجارية الوطنية/الإقليمية التي تتبعها، بالتعاون مع مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا





خلال أبريل 2021، استضافت مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي جلسات حوار إقليمية لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تقودها نساء من تصدير سلع وخدمات محددة.





نظّم حوارًا إقليميًا عبر الحدود
من خلال رابطة الأعمال
التجارية الوطنية/الإقليمية التي
تتبعها، بالتعاون مع مفوضية
المجموعة الاقتصادية لدول
غرب إفريقيا.

القسم الخامس

جهات الاتصال

www.ecowas.int	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:
www.africa.undp.org	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إفريقيا:
www.afcfta.au.int/en	الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:
www.afreximbank.com	بنك التصدير والاستيراد الإفريقي:
www.au.int	الاتحاد الإفريقي:
www.uneca.org	اللجنة الاقتصادية لإفريقيا:
www.ccdg.ecowas.int	مركز التنمية الجنسانية التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:
www.europa.eu	الاتحاد الأوروبي:
www.giz.de	المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي:
www.intracen.org	مركز التجارة الدولية:
www.unctad.org	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:

القسم السادس

قائمة المراجع

الاتحاد الإفريقي، 2021 "ترتيبات الامتيازات التعريفية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"، تم الوصول إلى هذا المرجع في 23 سبتمبر 2021.

<https://afcfta.au.int/en/schedules-tariff-concessions>

الاتحاد الإفريقي، 2018 "الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية" تم الوصول إليه في 23 سبتمبر 2021.

<https://au.int/en/treaties/agreement-establishing-african-continental-free-trade-area>

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2018 "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: الأسئلة والإجابات"، تم الوصول إليها في 23 سبتمبر 2021.

<https://repository.uneca.org/handle/10855/43253>

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، 2004 "خلاصة نصوص المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"، تم الوصول إليها في 23 سبتمبر 2021.

<https://etls.ecowas.int/wp-content/uploads/2020/10/Compendium-of-ECOWAS-texts-on-ETLS.pdf>

مركز التجارة الدولية، 2018، "تعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في إفريقيا"، تم الوصول إليه في 23 سبتمبر 2021.

https://www.intracen.org/uploadedFiles/intracenorg/Content/Publications/Africa_SME%20web.pdf

مركز التجارة الدولية، 2021 "برنامج التجارة النسائية SheTrades"، تم الوصول إليه في 23 سبتمبر 2021.

<https://www.shetrades.com/>



القسم السادس (تكملة)

قائمة المراجع

سونغوي، إصدار 2019، "التجارة بين البلدان الإفريقية: طريق إلى تحقيق التنوع والشمول في القطاع الاقتصادي،" تم الوصول إليه في 23 سبتمبر 2021.

<https://www.brookings.edu/research/intra-african-trade-a-path-to-economic-diversification-and-inclusion>

ترالاك، 2020 "ملخص التجارة بين البلدان الإفريقية في عام 2019"، تم الوصول إليه في 23 سبتمبر 2021.

www.tralac.org/documents/publications/trade-dataanalysis/

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2021 "حالة الاعتماد على السلع الأساسية في عام 2021"، تم الوصول إلى هذا المرجع في 23 سبتمبر 2021. https://unctad.org/system/files/official-document/ditccom2021d2_en.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020 "تقرير الرؤى المستقبلية: صياغة اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحيث تحقق المزايا للنساء والشباب"، تم الوصول إلى هذا المرجع في 23 سبتمبر 2021.

<https://www.africa.undp.org/content/rba/en/home/library/the-futures-report--making-the-afcfta-work-for-women-and-youth.html>

منظمة التجارة العالمية، 2021 "الدليل الخاص بصوت منظمة التجارة العالمية"، تم الوصول إلى هذا المرجع في 23 سبتمبر 2021.

https://www.wto.org/english/thewto_e/glossary_e/glossary_e.htm

البنك الدولي، 2018 "أطلس أهداف التنمية المستدامة 2018: من مؤشرات التنمية العالمية"، تم الوصول إلى هذا المرجع في 23 سبتمبر 2021.

<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/29788>

القسم السابع

نبذة عن الشركاء

نبذة عن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) في 28 مايو 1975 من خلال معاهدة لاغوس. وتُعَدُّ المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا هيئة إقليمية مكونة من 15 عضوًا، وتتمثل مهمتها في تعزيز التكامل الاقتصادي في جميع مجالات أنشطة الدول الأعضاء فيها. باعتبارها إحدى ركائز المجموعة الاقتصادية الإفريقية، تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتعزيز التكامل الاقتصادي من خلال إنشاء منطقة بلا حدود يمكن لسكانها الوصول إلى مواردها الوفيرة في إطار بيئة مستدامة، بالإضافة إلى تعزيز مبدأ الحوكمة الرشيدة والديمقراطية.

للحصول على المزيد من المعلومات، يُرجى الانتقال إلى الموقع www.ecowas.int

نبذة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تتمثل مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القضاء على الفقر، وبناء إدارة ديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الشاملة. يسري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 170 بلدًا تقريبًا، ويلعب دورًا مهمًا في مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

للحصول على المزيد من المعلومات، يُرجى الانتقال إلى الموقع www.undp.org

ملاحظات

فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

دليل مُخصّص للشركات الصغيرة
والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة
الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

www.ecowas.int

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البرنامج الإقليمي لإفريقيا

www.africa.undp.org

© ECOWAS 2021

© UNDP 2021

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه
في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو عن
طريق التصوير أو التسجيل أو أي طريقة أخرى، دون إذن مسبق.







المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
www.ecowas.int

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
البرنامج الإقليمي لإفريقيا
www.africa.undp.org